الأوضاع السياسية والاقتصادية في حكم المؤيد شيخ في سلطنة المماليك (٨١٥-٨٢٣هـ/١٤١٢-١٤٢٠م)

حياة ناصر الحجّي*

* حصلت على دكتوراه الفلسفة في التاريخ عام ١٩٧٥ من جامعة لندن.
تعمل أستاذاً لتاريخ العصور الوسطى بقسم التاريخ بجامعة الكويت.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن صفحات مهمة في تاريخ سلطنة المماليك البرجية، وذلك من خلال تناوله لمشكلتين رئيستين خلال الفترة القصيرة التي حكم فيها المؤيد شيخ.

تتعلق المشكلة الأولى بالأوضاع السياسية والداخلية وأساليب إدارة الصراع بدءاً من استيلاء المؤيد شيخ على السلطة واغتصابها من الخليفة المستعين بالله، وما كان لذلك من ردود فعل لدى القائمين على مسئوليات النيابات الشامية، وعلى رأسهم نائب الشام الأمير نوروز، إلى أن تمكن المؤيد شيخ من التغلب على جميع مناوئيه ونجح في السيطرة على الأوضاع هناك، حيث قضى ما يقارب تسعة أشهر في بلاد الشام لتأكيد الأمن في أقاليمها والطاعة للسلطة بين نوابها.

وتتعلق المشكلة الثانية بالأوضاع الاقتصادية في السلطنة خلال تلك الفترة، وبخاصة ظاهرة غلاء الأسعار التي شهدتها البلاد، وكان لها ارتباط بطابع عدم الاستقرار السياسي الذي صاحب فترة تولي المؤيد شيخ للحكم. فقد تضاعفت أسعار الغلال، وندر وجود الخبز في الأسواق، حتى إنه تم توزيع الجند على الأفران لمنع العامة من النهب والخطف. وقد تعددت أسباب هذا الغلاء التي كان من أهمها تفضيل التجار لمصالحهم المادية الخاصة على المصلحة العامة، وذلك عندما صاروا يبالغون في تخزين الغلال تطلعا لزيادة أسعارها، وتحقيق أرباح مالية طائلة. كما لعب طمع المسئولين في الدولة، وأتباعهم في جشع الربح والفائدة ـ من خلال تخزين الغلال ورفع الأسعار ـ دورا كبيرا في تفاقم أزمة الغلاء.

ويشير البحث إلى أنه قد تقلب على منصب محتسب القاهرة كثيرون، لارتباط هذه الوظيفة بتسعير المواد الغذائية وقت الأزمات، ومراقبة سلامة النقد واستعمال النقود، لمنع الغش والتلاعب فيها.

ويذكر البحث أن المسئولين لم يفعلوا شيئا حيال هذه الأزمة. وكان بمقدور أصحاب السلطة الفعلية أن يعملوا على مساعدة الناس على تدبر أمور أقواتهم وأرزاقهم.

ولما كان للوضع السياسي المضطرب خلال تلك الفترة من تأثير في تذبذب الوضع الاقتصادي وتقلب سعر الذهب فإن المسئولية تقع بالدرجة الأولى على المؤيد شيخ لأنه فشل في إرساء قواعد نظام سياسي مستقر، ثم أسهم بفعل أطماعه الشخصية وأطماع المسئولين في دولته في تدهور الوضع الاقتصادي، مما زاد في معاناة المواطن الذي عاش في مجتمع يئن من الفتن السياسية والاضطرابات الاقتصادية.

أولاً : الأوضاع السياسية

(أ) شخصيته وولايته الحكم

السلطان المؤيد شيخ (السخاوي، دون تاريخ، جـ٣: ٣٠٨ ـ ٣١١) هو أحد السلاطين الجراكسة الذين تسلموا السلطة في العهد الثاني للسلطنة المملوكية ـ التي كان لها كثير من الصفات الخاصة، والمختلفة عن العهد الأول، كما سيتبين لنا من خلال هذه الدراسة. وقد ولد السلطان المؤيد شيخ سنة ٧٧٠هـ / ١٣٦٨م، وكان قدومه للقاهرة في أول سنة ٧٨٣ هـ / ١٣٨١ م.[١]

ويبدو أن المؤيد شيخ كان حسن الصورة، طيب الصحبة، رياضي الحركة، فحظي بمنزلة خاصة لدى سيده السلطان الظاهر برقوق[٢]. وفي سنة ٧٩٤هـ / ١٣٩١م أنعم عليه بإمرة عشرة (السخاوي، دون تاريخ، جـ٣: ٣٠٩)، (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤: ٢٤٣)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ١٤: ١)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢: ٤٨٩ ـ ٤٩٠)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ٢: ٤).

وقد حصل المؤيد شيخ على رتبة «أمير الحج» سنة ٨٠١هـ / ١٣٩٨م، في أيام أستاذه الظاهر برقوق (العيني، ١٩٦٧: ٢٤٠)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢: ٤٩٠)، ثم تولى بعد ذلك نيابة طرابلس، وبعدها نيابة الشام[٣].

وبناء على كلام المؤرخ بدر الدين العيني فإن المؤيد شيخ ينسب إلى كرموك، أشرف بطون الجراكسة، كما يرجع كرموك إلى عرب غسان (العيني، ١٩٦٧: ٢٦ ـ ٢٩)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢: ٤٨٨). ومن المؤكد أن رأي العيني هذا يعتبر اندفاعاً واضحاً في تمجيد المؤيد شيخ!!

كما يذكر العيني: «أنه تولى السلطنة بيسر، وسهولة، من غير سل سيف، وسفك دم، بخلاف غيره من السلاطين الترك... وقد وجدنا بالاستقراء أن كل من تولى بهذه الصفة تكون أيامه صالحة، وتكون الرعية من دولته آمنة» (العيني، ١٩٦٧ : ٤٠). فهل ستكون الرعية آمنة على مصالحها وحقوقها بالفعل أثناء حكم المؤيد شيخ؟!! ونحن في الحقيقة نعجب من قول المؤرخ العيني هذا، إذ إننا بصفتنا من الباحثين في تاريخ سلطنة المماليك، نعلم عن يقين،بعد دراسات وثائقية مستفيضة في هذا الحقل، أن معظم سلاطين العصر المملوكي الأول تولوا بعد نزاع، وسفك دماء، وكان عدد من هؤلاء أفضل من حكم دولة المماليك، ولعل عصر التأسيس في عهد الظاهر بيبرس البندقداري، والمنصور قلاون، والعصر الذهبي أثناء حكم الناصر محمد بن قلاون الذي شهد تفوقا لا منافس له طوال الحكم المملوكي في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والدبلوماسية ـ أكبر دليل على عدم صحة قول العيني هذا. ولعل الرغبة الخاصة لدى المؤرخ العيني في التقرب إلى السلطان المؤيد شيخ هي المحرك لهذه المقولة التي لا بد أنها تسيء إلى مؤرخ معروف مثل العيني. كما أننا نستبعد عدم معرفة العيني

لحوادث القتل والتنافس التي سبقت، وصاحبت، اعتلاء هؤلاء كرسي الحكم في سلطنة المماليك، بل لا شك أن هؤلاء بالذات أعظم السلاطين المماليك الذين حكموا في هذه الدولة في العهدين التركي، والجركسي.

عندما تولى المؤيد شيخ السلطنة كان عمره أربعا وأربعين سنة تقريبا، وذلك بعد عزل السلطان الخليفة المستعين بالله[٤] العباس (العيني، ١٩٦٧ : ٢٠٧) ، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٢ ـ ٣)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢ : ٣١٧ ـ ٣٩٠)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ٢ : ٣) بن محمد المتوكل.[٥] وقد كان أول من بايعه من العلماء جلال الدين عبدالرحمن البلقيني[٦]. وكان وقتها منفصلا عن القضاء، فتولى القضاء في ذلك اليوم (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ٢ : ٣). فهل كانت هذه التولية مكافأة من السلطان المؤيد شيخ لهذا العالم على موقفه المناصر له!؟ وهل سيضمن بهذا التصرف تأييد القاضي البلقيني له في كل ما يأتيه من أفعال؟!!! كذلك ضج الناس له بالدعاء سواء الخاصة، أو العامة (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦ ، جـ ٢ : ٣) . فهل سيجتهد المؤيد شيخ في مكافأة العامة ـ بالأخص ـ على موقفهم هذا، فيوفر لهم حاجاتهم الضرورية في العيش وطلب الرزق؟!

(ب) الخلافة العباسية

ومن جانب آخر كان المستعين بالله أول خليفة من بيت آل العباس يتولى مقاليد السلطة في دولة المماليك (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٢ : ٥١٢ ـ ٥١٢)، (السيوطي، ١٩٧٥ : ٨٠٤). في الوقت الذي كان فيه التنافس كبيراً بين الأميرين شيخ ونوروز الحافظي[٧]. ومع جلوس الخليفة المستعين بالله على كرسي الحكم تولى الأمير نوروز «نيابة الشام»، بينما عين شيخ «أميرا كبيراً» (المقريزي، ١٩٣٩، ١٩٧١، جـ٤ : ٢٢٨ ـ ٢٢٩)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٢ : ٥١١)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢ : ٣١١ ـ ٣١٣).ومع مرور الشهور القليلة انفرد الأمير شيخ بتصريف جميع الأمور، من حكم، وولاية، وعزل، دون مشاورة السلطان المستعين بالله، حتى انتهى الوضع بعزل المستعين بالله، وتولى المؤيد شيخ (السيوطي، ١٩٧٥ : ٨٠٧). وعاد المستعين بالله العباسي خليفة كما كان سابقا، حيث لم تزد سلطنته على سبعة أشهر تقريبا، لم يكن له فيها من الأمر والنهي شيء[٨]. ومع سلطنة المؤيد شيخ يظهر واضحاً أن تولى الخليفة المستعين بالله الحكم لم يكن بالنسبة للأميرين المتنافسين شيخ ونوروز، إلاّ حلا مؤقتاً حتى ينجلي الموقف عن أيهما أقدر على إمساك زمام الأمر في دولة المماليك. . . وهكذا تكاتفت الطموحات الذاتية، والظروف المحيطة، ليجلس «الأمير الكبير» على كرسي الحكم بدلاً من الخليفة السلطان (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٢ : ٥١٤ ـ ٥١٧)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ١٤ : ٤)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢ : ٣١٣ ـ ٣١٧).

ولعله مما يسترعي الانتباه أكثر من غيره من الحوادث التي صاحبت عزل المستعين بالله، وتولى المؤيد شيخ، أن الخليفة السلطان استسلم للأمر الواقع الذي يدرك هو أكثر من غيره، أبعاده. ومع ذلك لم يستفد من إدراكه لطبيعة هذا الوضع، فمارس فيه دورا متأرجحا، انتهى بعزله بهدوء، مع تنفيذ أمر المؤيد شيخ بالحجر عليه في دار بالقلعة، حتى ـ تستقر الأمور، ويسمح له بالنزول إلى بيته خارج

القلعة (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٢٤٤)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٢ : ٥١٤ ـ ٥١٥)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢ : ٣١٣ ـ ٣١٧ ـ ٣٢٣)، (السيوطي، ١٩٧٥ : ٨٠٧ ـ ٨٠٨). وبعد فترة نقل الخليفة المستعين بالله بأمر المؤيد شيخ من القصر إلى بعض دور القلعة، ومعه أهله، وأولاده، ووكل به من يتحفظ عليه، ويمنع من يجتمع به (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٢٥)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٢ : ٥١٩)، (العيني، ١٩٦٧ : ٣١٤)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢ : ٣١٧ ـ ٣٢٣).

ويبدو أن مرسوماً سلطانيا شريفاً وصل إلى مكة، لأجل قطع الدعاء للخليفة العباسي بالحرمين، بعد أن تم عزله وسجنه، على يد المؤيد شيخ، وعلى ذلك كانت مدة الدعاء للخليفة في تلك الأماكن المقدسة نحو خمسة أشهر فقط. وكان الدعاء فيها للخلفاء العباسيين قد توقف منذ أن قتل الخليفة المستعصم على يد المغول سنة ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م، ثم استؤنف مع تسلطن الخليفة المستعين بالله هذا، وتوقف مرة ثانية بعد تنحيته (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٢٥١)، (ابن حجر، ١٩٧١،جـ٢ : ٥١٩). ومع بداية عام ٨١٦هـ / ١٤١٣م كان الخليفة المستعين بالله ما زال ممنوعا من التصرف، محجورا عليه (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٢٥٥)، (السيوطي، ١٩٧٥ : ٨٠٧). ومع ذلك كان نائب الشام مصراً على اعتبار سلطنة المستعين بالله ما زالت قائمة، وأن يستمر الدعاء له على المنابر، ويتصدر اسمه ديباجة المكتبات الرسمية (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٢٥٥ ـ ٢٥٦)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ٢ : ٤).

وفي أواخر عام ٨١٦هـ / ١٤١٣م استدعى المؤيد شيخ داود بن المتوكل[٩] على الله، أخا الخليفة المستعين بالله من داره، فلّما وقف بين يديه بقلعة الجبل بحضور قضاة القضاة الأربعة تم إقراره في منصب الخلافة دون مبايعة، بل دون خلع أخيه منها، ولقب بأبي الفتح المعتضد بالله أمير المؤمنين (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٢٧٣)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٣: ١٥)، (العيني، ١٩٦٧ : ٣٢١)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ١٦)، (السيوطي، ١٩٧٥ : ٨٠٧)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٩٨٦ ، جـ ٢ : ١١). وبذلك أصبح في مصر خليفتان : المستعين بالله، وأخوه المعتضد بالله، دون أن يذكر اسم أو لقب أيّ منهما على منابر الجوامع في الجمع والأعياد، فالدعاء كان للخليفة العباسي دون تحديد، وأحيانا يستغنى عنه، ويكتفي بالدعاء للسلطان (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٢٧٣ ـ ٢٧٤).

ويذكر ابن إياس، أنه كان لقاضي القضاة جلال الدين البلقيني دور في خلع الخليفة المستعين بالله من الخلافة، وتولية أخيه بدلا منه تلبية لرغبة المؤيد شيخ الشخصية، وانتقاما من الخليفة المستعين بالله، الذي خلع ـ أيام سلطنته ـ القاضي البلقيني من القضاء بدمشق (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ٢ : ١١). ونحن نعلم أن المبايعة للخليفة لا بد أن تتم برأي القضاة، فهل وجد قاضي القضاة البلقيني في رغبة المؤيد شيخ بعزل الخليفة المستعين بالله من الخلافة فرصة مناسبة للاقتصاص منه؟!! فإذا كنا نعرف أن الخليفة العباسي كان مسلوب الإرادة، عديم التأثير على مجريات الحوادث، فلماذا أقدم المؤيد شيخ على تعيين خليفة ثان[١٠] لن يزيد نفوذه على نفوذ أخيه؟!! هل قصد المؤيد شيخ إهانة

الخليفـة المستعين بالله، فولى أخاه خليفة معه؟ أم هدف المؤيد شيخ إلى إلغاء وجود المستعين بالله كخليفـة مثلما خلعه عن السلطنة نكاية بالأمير نوروز الذي ما زال مصرا على اعتبار سلطنة الخليفة المستعين بالله ما زالت قائمة؟ ألا يمكن أن يكون المؤيد شيخ قد أراد بهذا التصرف أن يتحدى «نائب الشام» الذي كان مصمماً على عدم الاعتراف بسلطنة المؤيد شيخ، ويريه قدرته ليس فقط على تجريد الخليفة المستعين بالله من صلاحياته الاسمية، وحريته الشخصية، بـل على تعيين خليفة آخر معه؟

عندما وصلت أنباء هذه التغيرات إلى «نائب الشام» لم يحرك ساكناً، واستمرت إقامة الخطبة، وضرب السكـة باسم «أمير المؤمنين المستعين بالله»، على حين كان هو مقيماً في دار بقلعة الجبل، وقد منع من التصرف (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٢٨٠)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ٢ : ٤). ومع حلول عام ٨١٧هـ / ١٤١٤م نلاحظ أن الخليفة المعتضد بالله كان هو الخليفة المعتمد رسميا في المكتبات والمجالس مع عدم إلغاء لقب أخيه «المستعين بالله» (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٢٧٩ ـ ٢٨٢)، الوضع الذي يجعلنا نتساءل: كيف يقبل شخص من بني العباس أن يتبوأ منصبا ما زال أخـوه يشغله؟ بل كيف يقبـل أن يمارس مسئوليات جردت من أخيه رسمياً، وفعلياً؟ هل هو قبول الضعيف حكم القوي؟ أم أنه الخضوع لعدم القدرة على الرفض ولو بالكلمة؟

وحينما جاءت الأخبار عن سجن الخليفة في بعض دور القلعة إلى دمشق، جمع الأمير نوروز قضاة دمشق، وفقهاءها، ليسألهم عن حكم الشرع في سلطنة المؤيد شيخ، وسجنه للخليفة، فتناقش الفقهاء حول الموضوع ساعة دون اتخاذ حكم حاسم، ثم انصرفوا دون جواب (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٢٥٠)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٢ : ٥١٩)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ١٤ : ٦)، (السيوطي، ١٩٧٥ : ٨٠٨). ولعل هؤلاء الفقهاء كانوا على يقين من أن إصدارهم لحكم ينص على عدم شرعية عزل الخليفة من السلطنة، والحجر عليه، وتولى المؤيد شيخ، يعني عدم شرعية حكم معظم سلاطين المماليك، القوى منهم والضعيف. ولذا اختار فقهاء دمشق ـ أن ينفض اجتماعهم دون قرار. وأغلب السـلاطين المـماليك تولـوا الحكم حسب هذا المنهـج، ووفق أسلوب القوة، ويكمن الاختلاف هنا فقط في أن السلطان المعزول هو الخليفة العباسي، الذي حصل على مبايعة القضاة له بالخـلافة أولا ، والسلطنة ثانيا . بل ربما خشي هؤلاء الفقهاء من مغبة إصدار حكم كالذي يرغب فيه الأمير نوروز، وتكون نتائجه وخيمة عليهم فيما لو نجح المؤيد شيخ في السيطرة على بلاد الشام بعد ذلك. وقـد تكـون الـرغبـة عند هؤلاء الفقهاء في حقن دماء المسلمين، وإصلاح ذات البين بين الطرفين المتنـازعين، والمحافظة على وحدة دولة المماليك بقسميها المصري والشامي وراء تصرفهم الدبلوماسي هذا. لقد كان الموقف حساساً وخطيراً بحيث تطلب أن يتصرف هؤلاء بحكمة بالغة لهدف المصلحة العامة، دون الرغبات الشخصية، الخاصة بهؤلاء المماليك القائمين على مسؤولية السلطة في الدولة. علاوة على هذا فإن الحجر على الخليفة المستعين بالله، مع عدم إمكان إنقاذه، استوجب تعيين خليفة جديد. ولعل هذه الضرورة تفسر موقف قضاة دمشق وفقهائها بعدم اتخاذ قرار في هذا الموضوع.

ومن ناحية أخـرى،عنـدمـا طالت الأيام بالخليفة المستعين بالله وهو قابع بدار من دور الحرم السلطانية ومعه أهله وولده، نقل بناء على الأوامر السلطانية إلى برج قريب من باب القلعة، حيث أقام

هناك مع أهله مدة، نقل بعدها من حبسه هذا نهارا وهو يركب فرسا، إلى ساحل الفسطاط حيث حمل إلى الاسكندرية، فأنزل ببرج من أبراجها مع أهله، وولده أيضا (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٣٧٤)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٣: ١٠١)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢ : ٣٦٧)، (السيوطي، ١٩٧٥ : ٨٠٨)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ٢ : ١٢). وهنا لا بد أن نسأل لماذا؟ ما الذي أتاه الخليفة المستعين بالله حتى استحق كل هذا الحجر، والذل، والإهانة؟!!!

(جـ) بلاد الشام

لقد تَمَّ تولي المؤيد شيخ السلطة دون مشاورة الأمير نوروز الحافظي المنافس الخطير للمؤيد شيخ، بل إن الأخير اتصل بنواب النيابات الشامية قبل علم نائب الشام بهذا التغير الحاسم في نظام الحكم. فلّما وصل مندوب السلطنة يعلم الأمير نوروز بتولي المؤيد شيخ، وباستمرار استقراره في نيابة الشام، رفض الاعتراف بسلطنة المؤيد شيخ (العيني، ١٩٦٧ : ٣١٣)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٤)، واعتبر الوضع ثابتا كما كان أيام سلطنة المستعين باللّه، وكأن لم يطرأ أي تغيير من ولاية وعزل. (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٢٤٤)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٢ : ٥١٧)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ١٤ : ٤).

ولا شك أن هذا الموقف ينطوي على عدد من التفسيرات:

أولا: لم يكن هذا الرفض والتمرد من نائب الشام ضمن حسابات المؤيد شيخ عندما استولى على السلطنة، وإلا فإنه لم يكن ليرسل تشريفا سلطانيا باستمرار الأمير نوروز في «نيابة الشام».

ثانيا: كان الأمير نوروز الحافظي «نائب الشام» يدرك أن كفة ميزان قوته تتعادل تماما مع كفة المؤيد شيخ، الأمر الذي لا يبرر إطلاقا انفراد الأخير بالسلطنة.

ثالثا: إن موقف «نائب الشام» الرافض للاعتراف بالسلطان المؤيد شيخ يعني تمرداً سياسياً واضحاً ضد الوضع الجديد، وتصميما على استمرار الوضع المتكافىء بين الشخصيتين المتنافستين في شطري الدولة.

ولم يكتف «نائب الشام» برفض الاعتراف، والطاعة للمؤيد شيخ، وإنما قبض على من أرسله إلى بقية النيابات الشامية، وهو الأمير جقمق الدوادار[١١]، بعد عودته من طرابلس إلى دمشق (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٢٤٦)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٢ : ٥١٧)، وهذا التصرف بمثابة إعلان الرفض المسلح لأي تغيير يحدثه المؤيد شيخ في بلاد الشام.

يبدو أن الأوضاع في مصر كانت لا تشجع المؤيد شيخ على اتخاذ أي إجراء عسكري ضد نائب الشام، فبادر بإرسال الشيخ شرف الدين يعقوب بن التباني[١٢] رسولا إلى الأمير نوروز (المقريزي،

١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٢٤٧)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٢ : ٥١٧)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ١٤ : ٥)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ٢ : ٥). ولعله بهذا التصرف كان يأمل أن ينجح شرف الدين التباني في إقناع الأمير نوروز بالكلمة، والدبلوماسية، أن يتقبل واقع الأمر، ويعترف بالسلطان الجديد. ولكن هذه الخطوة لم تحقق النتائج المرجوة، فما أن قدم شرف الدين التباني دمشق حتى منعه الأمير نوروز من الاجتماع بالناس، بل كتب يستدعي نواب البلاد الشامية إلى دمشق (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٢٤٨)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٢ : ٥١٧)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ١٤ : ٥ ـ ٦)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ٢ : ٥). ولا شك أن هذه خطوة في غاية الأهمية، إذ ان وقوف نواب الولايات الشامية إلى جانب الأمير نوروز سيزيد من قوته، وهيبته، أمام المسئولين عن الحكم، والسلطة، في مصر. وعندما لبى بعض نواب الولايات الشامية النداء، وقدموا إلى دمشق، خرج الأمير نوروز شخصياً للقائهم، وبالغ في إكرامهم، والإنعام عليهم بالهدايا النفيسة والمبالغ الطائلة، (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٢٤٩)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٢ : ٥١٧)، (ابن تغـرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ١٤ : ٥)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ٢ : ٥)، الأمر الذي زاد من قيمة نفقاته، وأدى بالتالي إلى المبالغة في تطبيق عقوبة المصادرة ضد المغضوب عليهم (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٢٥٠)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٢ : ٥١٩)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ١٤ : ٦).

أما المؤيد شيخ فإنه جهز عسكرا استولى على غزة، فلّما علم بذلك الأمير نوروز أسرع بإرسال عسكر مناهض، نجح في السيطرة على غزة، وتولى الأمير سودن بن كستا نيابة غزة (المقريزى، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٢٤٩ ـ ٢٥٠ ـ ٢٥١)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٢ : ٥١٧). وبذلك استمرت غزة تتبع في إدارتها «نيابة الشام». بالإضافة إلى ذلك اجتهد نائب الشام، وأعوانه المنتشرون في الطرق المختلفة، في تصيد أتباع، وأصحاب المؤيد شيخ، لكي تتم معاقبتهم وفق ما يشتهي الأمير نوروز. (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٢٥١)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ١٤ : ٧). وفي نفس الوقت أرسل الأمير نوروز إلى المؤيد شيخ يسأله أن يستمر على «نيابة الشام» بحكم مطلق دون منازع، فلم يجب المؤيد شيخ سؤاله، وعرف أنها مكيدة (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٢ : ٥٢٠). فهل كان الأمير نوروز يخطط للإطاحة بحكم المؤيد شيخ؟!!!

ومّن ناحية أخرى فإنه عندما وصلت الأنباء إلى المؤيد شيخ بأن الأمير دمرداش المحمدي[١٣] نائب حلب، أقوى نواب الولايات الشامية، وأشدهم بأسا، وأكثرهم قوة، قد بدأ يميل إلى نائب الشام الأمير نوروز، بادر المؤيد شيخ بإرسال موفد من قبله إلى دمرداش هذا يحمل تقليداً رسميا بتولي دمرداش نيابة حلب. وفي الحال بدأ الدعاء في حلب باسم المؤيد شيخ، وضربت السكة باسمه، وتم تحليف الأمراء وأرباب الدولة، على الطاعة للمؤيد شيخ (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٢٥٢ ـ ٢٥٣). وبذلك أصبحت أكبر نيابة في بلاد الشام بعد دمشق تتبع المؤيد شيخ. ومن ثم لا بد لنا أن نتساءل هل يعني هذا الحادث بداية انحسار سلطة نائب الشام؟

ولا شك أن هذه الخطوة تحمل دلالات مختلفة منها:

أولا: عجز المؤيد شيخ مع ما كان عنده من إمكانات حربية وبشرية، عن مواجهة نيابة الشام بمختلف ولاياتها ومدنها متحدة، مما يوضح ثقل القسم الشامي من الدولة عسكريا، واقتصاديا.

ثانيا: إن حنكة المؤيد شيخ جعلته يعمل على اتباع سياسة التفرقة بين نواب الشام، وفض تحالفهم مع عدوه الأمير نوروز، ولا يكون ذلك إلا بكسب بعضهم بالمراسيم الشريفة، والهدايا الثمينة. وهذا النهج سيكون له بالغ الأثر في إضعاف مكانة «نائب الشام»، وتفتيت قوته ماديا، وبشريا. وفي الوقت ذاته ستضعف هذه السياسة من قوة أولئك الموالين الجدد الذين كانوا بالأمس أشد أعداء المؤيد شيخ. فإن حقق هدفه من وراء كسبهم إلى جانبه مؤقتا، عمل بعد ذلك على التخلص منهم بيسر، وسهولة.

ثالثا: ارتباط نزعة الولاء عند كبار الشخصيات المملوكية بمواقع القوة، فنجد أصحاب النفوذ يميلون بولائهم لمن يملك القوة والسلطة، ولا مانع لديهم من تغيير مسار ولائهم، إذا أظهرت موازين القوة اختلافاً جديدا في مواقعها. فقد أعلن الأمير دمرداش المحمدي الطاعة والولاء للمؤيد شيخ، دون أدنى اعتبار للمواثيق، والأحلاف، التي أخذها على نفسه نحو قرينه الأمير نوروز. ولعل هذا السلوك عند بعض الشخصيات ـ أصحاب المسئولية ـ من المماليك هي التي أغرت الكثيرين منهم بالتطلع للجلوس على كرسي الحكم، وجعلت من ذلك الموقع محور صراع على مدى عهود دولة المماليك.

كان الأمير نوروز الحافظي مصمما على استمرار سلطنة الخليفة المستعين باللّه، فحافظ على الدعاء له على المنابر، مع ضرب السكة باسمه، بل داوم على أن يفتتح رسائله التي يبعثها إلى مختلف أنحاء بلاد الشام، وكذلك المراسيم الرسمية التي تصدر عنه، «بالإمامي المستعيني» (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤: ٢٥٥ ـ ٢٥٦)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ١٤ : ٧). ولا يخفى علينا أن تصرف الأمير نوروز بهذا الشكل لم يكن بدافع من ولائه ونصرته للخليفة، بل كان تحديا عنيداً ضد المؤيد شيخ، وإصرارا على عدم الاعتراف بسلطنته.

ويبدو أن تصميم الأمير نوروز على موقفه في الشام دفع المؤيد شيخ إلى تعيين الأمير قرقماس، المدعو «سيدي الكبير»[١٤]، نائبا بالشام (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤: ٢٥٢)، (العيني، ١٩٦٧: ٣١٣)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ١٤: ٦ ـ ٧ ـ ٩)،(ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ٢ : ٥). ولا ريب أن هذا التقليد بنيابة الشام للأمير قرقماس يعني ضمنيا عزل الأمير نوروز الحافظي عن هذه النيابة. وتنفيذا للمرسوم السلطاني الشريف الخاص بنيابة الشام، غادر الأمير قرقماس القاهرة متوجها إلى دمشق (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٢٥٦)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٣: ٧)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ٢ : ٥).

كذلك أصدر مرسوماً سلطانياً آخر بتولي الأمير تغرى بردى[١٥] نيابة حماة (المقريزي، ١٩٣٩ ـ

١٩٧١، جـ ٤ : ٢٥٨)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣ : ٧)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ١١). ونلاحظ هنا أن المؤيد شيخ يختار لنيابة حلب أشد نواب الشام بأسا، وهو الأمير دمرداش، ويعين لنيابة الشام ابن أخيه قرقماس، ثم يعين أخا قرقماس، وهو الأمير تغرى بردى لنيابة حماة، فكأنه أراد بذلك أن يؤلف جبهة عسكرية، متحالفة ومتضامنة تتحدى بقوة مضاعفة خصمه الكبير الأمير نوروز. وحيث إنهم ثلاث شخصيات من أسرة واحدة، فإن احتمال الاختلاف بينهم ضئيل. وهذا التصرف يدل دون شك على حنكة ودهاء المؤيد شيخ. لقد استطاع المؤيد شيخ أن يخلق في بلاد الشام جبهتين متحاربتين، بدلاً من جبهة واحدة متعاونة ضدّه، وبذلك يكون قد قوض قوة، ونفوذ الأمير نوروز، إلى النصف. ولم يكتف المؤيد شيخ بذلك، بل أرسل موفداً من قبله إلى نواب القلاع الشامية الشمالية كي يأخذ منهم العهد بطاعته، والإخلاص في خدمته (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٢٥٨). وقد اعتبر الأمير نوروز هذه الخطوات التي اتخذها المؤيد شيخ في إدارة «نيابة الشام» تحديا فعلياً ضد نفوذه في المنطقة، فبادر بالكتابة إلى المؤيد شيخ عاتبا عليه ولايته للأمير دمرداش حلب، وابن أخيه الأمير تغرى بردى حماة، وابن أخيه الآخر قرقماس طرابلس[١٦]. بل يذكره بالعهود السابقة بينهما في اقتسام النفوذ، والسلطة، و طلب منه أن يبادر ـ تأكيدا على حسن النوايا ـ بالعمل على إعادة الأوضاع في بلاد الشام إلى ما كانت عليه، وينقل دمرداش من نيابة حلب إلى نيابة طرابلس، ويعود قرقماس أميراً بمصر كما كان في السابق (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٢٦).

ولا شك أن نصوص كتاب الأمير نوروز إلى المؤيد شيخ تتضمن أسلوب الترغيب فيما يمكن أن تحققه علاقات الأخوة من مصلحة مشتركة، ومنفعة شاملة، مع تهديد مستتر يقضي بشرط استمرار سلطنة الخليفة المستعين بالله. وعلى ذلك فإن نائب الشام لم ينتظر مبادرة المؤيد شيخ إلى معالجة الأوضاع في نيابات الشام وفق ما يشتهي، بل أسرع مغادرا دمشق نحو حلب لمحاربة نائبها، حليف المؤيد شيخ، الأمير دمرداش المحمدي (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٢٦٠)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ١٢). وهنا نلاحظ تضارباً في أقوال ـ المؤرخ المعاصر ـ المقريزي فنجده يقول مرة إن الأمير قرقماس حصل على تقليد «بنيابة الشام»، ثم يذكر في موقع آخر أنها «نيابة صفد»، ثم يشير أخيرا إلى أنها نيابة طرابلس (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٢٥٢ ـ ٢٥٦ ـ ٢٦٠)؟! وفي الحقيقة نحن لا نعرف سبباً لاختلاف أقوال المقريزي في تسمية «النيابة» التي أوكلت إلى الأمير قرقماس هل هي نيابة الشام، أم طرابلس، أم صفد؟ وقد جاء تحديد المقريزي لهذه النيابات بالاسم تلقائيا من خلال روايته للحوادث، دون أن يوضح أسباب هذا الاختلاف في أقواله، أو بالأحرى دون أن يعطي تفسيرا واضحاً لهذا التباين الواضح في بيان حقيقة واحدة. . ولذا يصعب علينا أن نعرف السبب الرئيس وراء هذا التناقض في أقوال المقريزي حول هذا الموضوع. ولعل الاستنتاج الوحيد الذي نستطيع أن نخرج به من هذا كله هو ما اتسمت به هذه الفترة من حكم سلطنة المماليك من اضطراب واضح في أوضاع الحكم، مع عدم تمكن المؤيد شيخ من إحكام قبضته على بلاد الشام التي كانت تحت نفوذ الأمير نوروز. ولأن المؤيد شيخ لم يكن متأكدا من نفوذه في أي من النيابات الشامية، يبدو أنه لهذا السبب ـ الذي لم يكن خافيا على معاصريه ـ كان كثير التغيير في قراراته بخصوص تحديد «النيابة» التي يقصدها الأمير قرقماس ليتولى إدارتها. ومع تعدد المشاورات، والآراء، حول هذا الموضوع أصبح من المتعذر ألا تصل إلى سمع مؤرخ معاصر مثل المقريزي، الذي ذكرها دون تفسير، أو تعليق، وإنما وفق ما يستجد من

رأي بين آونه وأخرى. وربما يكون سبب عدم إعطاء المقريزي تفسيراً حول هذا الموضوع أن حقيقة الوضع السياسي المضطرب كانت معروفة للمعاصرين، ولا تحتاج إلى توضيح، ولكن هل معنى هذا أنه فات على المقريزي أنه ـ يكتب للتاريخ للخالفين، وليس للمعاصرين ؟!!

ومن ناحية أخرى،عندما بلغت الأنباء دمرداش بتوجه الأمير نوروز نحو حلب، غادرها بصحبة أتباعه، فدخل نائب الشام حلب بسهولة، وعيّـن نوابا له في حلب، وفي قلعتها، وفي نيابة طرابلس، ثم عاد إلى دمشق (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٢٦٠)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣: ٧ ـ ٨)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤: ١٢). ولكن الأوضاع لم تستقر في حلب لنائب الأمير نوروز، إذ تحالف الأمير دمرداش مع التركمان، والعربان، ثم هاجم حلب، ونجح في محاصرة قلعتها. إلا أن استبسال نواب نائب الشام في القتال أدى إلى هزيمة الأمير دمرداش، وتراجعه عن حلب (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٢٦٠ ـ ٢٦٢)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ٣: ٩). وقد احتار الأمير دمرداش بعد هزيمته الكبيرة هذه بين، أن ينضم للأمير نوروز، أو يتوجه إلى القاهرة، فأشار عليه أصحابه بالرأي الأول، فلم يوافقهم، وغادر الساحل الشامي بحرا إلى دمياط، ومنها إلى القاهرة، حيث أحسن المؤيد شيخ استقباله ووفادته (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٢٧٠)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤: ١٤). ولا ريب في أن هذه الحوادث تتضمن دلالات قد يكون من المفيد توضيحها:

أولا : تصميم الأمير نوروز على أن تستمر جميع نيابات بلاد الشام في تبعيتها الإدارية لدمشق، وليس للقاهرة، كما حاول المؤيد شيخ بالنسبة لحلب. وأن أي اتصال بين السلطان وأي جهة في بلاد الشام، لا بد أن يتم من خلال نائب الشام بصفته صاحب السلطة العليا في البلاد، بل النائب الرسمي والفعلي للسلطان في القسم الشامي، وأن أي تجاوز لهذا الوضع التقليدي يعني مواجهة عسكرية حتمية بين الطرفين.

ثانيا : إن هزيمة الأمير دمرداش مع ما كان معه من حلفاء من التركمان والعربان، يعني دون ريب افتقاره لقوة عسكرية كبيرة. ويبدو أنه على الرغم من التقارب الذي حصل بينه وبين المؤيد شيخ، وتقليده نيابة حلب بمرسوم شريف، مع خلعة ، واحتفال مهيب، فإن هذا كله لا يعني الثقة المطلقة، فالمؤيد شيخ كان يخشى سطوة الأمير دمرداش وتطلعاته، ولهذا السبب لم يرسل إليه حامية عسكرية تسانده ضد الأمير نوروز، فربما أغرت هذه القوة العسكرية دمرداش بالهجوم على الأمير نوروز، والانتصار عليه، مما يخلق عدواً يفوق نائب الشام ضراوة، وبأسا. وخاصةً أنّ أبنَى أخيه الأميرين قرقماس، وتغرى بردى، كانا على مقربة منه، وتحالفهما يعني جبهة عسكرية لا يستهان بها. ولهذا كله، وتحسبا لهذه النتائج المتوقعة، لم يحصل نائب حلب على نجدة تعينه في الوقوف ضد الأمير نوروز، فانهزم بسرعة. ولا شك أن المؤيد شيخ كان يدرك تماماً أن أي نزاع بين النائبين سيضعف كليهما ، وفي هذا ذاته منفعة كبيرة له.

ثالثا : إن مبدأ عدم الثقة كان موجوداً أيضاً لدى الأمير دمرداش وأعوانه، فاحتار لمن ينضم بعد

هزيمته. فقد خشي أن ينضم للأمير نوروز الذي ربطته به من قبل علاقة طيبة، ومواثيق مودة، ولكن الأمير دمرداش نكثها، وجنى مغبة ذلك، وأصبح غير متأكد من موقف الأمير نوروز نحوه بعد الذي حدث؟! وبالنسبة للمؤيد شيخ فقد قلد دمرداش نيابة حلب، كما دعى باسم السلطان المؤيد شيخ على منابر الجوامع والمساجد، وضربت السكة باسمه، ومع ذلك تقاعس المؤيد شيخ عن مساعدة الأمير دمرداش عسكريا، خشية أن تتوافر لديه قوة تتيح له فرصة الخروج عن الطاعة، فهل بعد هذا الخذلان يثق به الأمير دمرداش، ويتوجه إلى قلعة القاهرة؟! نحن نرى أن قدوم الأمير دمرداش إلى القاهرة كان ـ على الأرجح ـ قبولاً بأهون الشرور. وقد صدقت مخاوف أعوان الأمير دمرداش، فلم تمض فترة وجيزة حتى قبض عليه المؤيد شيخ، واعتقل بالاسكندرية (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٢٧١)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤: ١٤ ـ ١٥)، حيث قتل بعد ذلك وهو في سجنه سنة ٨١٨ هـ /١٤١٥ م (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٣٠١)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦ جـ ٢: ١٨ ـ ١٩). وبذلك دفع دمرداش ثمن تأرجحه بين قوتين لا يستهان بهما، الأمير نوروز في الشام، والمؤيد شيخ في مصر.

ومثلما حدث في حلب، كذلك شهدت عجلون سنة ٨١٦ هـ /١٤١٣ م حركة انفصالية ضد حكم السلطان المؤيد شيخ، تزعمها شخص يسمى عثمان بن أحمد بن فضل بن ربيعة[١٧]، ويعرف بابن ثقالة، وهو من فقهاء دمشق، حيث قدم إلى أرض عجلون، وجمع حوله الأتباع، وحلف أهل البلاد، وأقطع الاقطاعات، وأمر عدة من الناس، ثم أعلن نفسه «السلطان الملك الأعظم السفياني»[١٨]. وقد نجح في الدخول إلى عجلون، وخطب له على منبر جامعها، معلنا بطلان حكم الأتراك للبلاد، وبداية حكم العرب، ولكن الأمر لم يستمر للسفياني، فتصدى له أعوان المؤيد شيخ، وقبضوا عليه وهو بالجامع مع كبار رجاله، واعتقلوه بقلعة صفد (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٢٦٢ ـ ٢٦٣)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣: ٩ ـ ١٠)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦ جـ ٢: ٧). وقد تكون هذه الحركة قصيرة العمر، ليست ذات نتائج حاسمة، أو دائمة، إلا أن هذا لا يمنع كونها تعبيراً ملموساً عن حالة عدم الاستقرار التي سادت بلاد الشام في هذه الحقبة من حكم المماليك، بحيث إذا استطاع أحدهم جمع ثلة من الجند حوله، أعلن نفسه حاكماً لهذه المنطقة، أو تلك النيابة، وهذا الوضع المضطرب يؤكد عجز المؤيد شيخ عن فرض سيطرته على البلاد.

كذلك كان للعلاقة المتوترة بين المؤيد شيخ ونائب الشام، أثر بالغ على طبيعة الأوضاع المتردية في أقاليم البلاد، فأولئك المتمردون يدركون أن قيامهم ضد السلطان يلاقي تأييداً عند غريمه نائب الشام، الأمر الذي شجعهم على القيام بهذه الحركات الانفصالية.

أما غزة فكانت تتأرجح بين حكم المؤيد شيخ ونفوذ الأمير نوروز، فتارة يسيطر عليها النائب قرقماس لصالح السلطان، وأخرى يسير إليها نوروز، ويولي من ينوب عنه في إدارتها. ثم تعود مرة أخرى لنفوذ المؤيد شيخ ونائبه الأمير الطنبغا العثماني[١٩]، ثم يليه في نيابتها الأمير تغرى بردى وهكذا

(المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، حـ٤:٢٤٩ ـ ٢٥٠ ـ ٢٥١ ـ ٢٥٢ ـ ٢٥٥ ـ ٢٥٨ ـ ٢٦٣)،(ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤: ١١ ـ ١٤ ـ ١٥). ولعل موقعها الاستراتيجي على الحدود بين مصر والشام أعطاها أهمية كبيرة، مع حرص شديد لدى كلا الطرفين المتنازعين على السيطرة عليها، وكذلك الوضع ذاته مع نيابة صفد، فقد حاول المؤيد شيخ أن يضمها له، وأرسل إليها نائبا عنه، ولكن الأمير نوروز تصدى لمحاولات السلطان (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٢٥٨)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣: ١٣)، (العيني، ١٩٦٧: ٣١٩)، ونجح في هزيمة رجال المؤيد شيخ، فغادروها خائبين، وتوجه قرقماس إلى القاهرة (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ ٢: ٩)، (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٢٦٩).

من دراستنا لهذه المحاولات السلطانية لتثبيت التبعية السياسية في بعض الأقاليم، والنيابات الشامية للقاهرة،يمكننا أن نسجل الملاحظات التالية:

أولا: كان الأمير نوروز عازما على استمرار خضوع بلاد الشام بمختلف نياباتها، ونواحيها، لنفوذه، حتى لو أدى الأمر إلى مصادمات عسكرية متتابعة بينه وبين العساكر السلطانية، ولذا نجده في حركة دائمة هو وعساكره، من حلب، إلى صفد، إلى غزة، وغيرها دون كلل، أو ملل.

ثانيا: كان المؤيد شيخ في تقليده النيابات الشامية للشخصيات المختلفة، حريصا على أن يختار أولئك الذين يخشى بأسهم، ويرغب في التخلص منهم، فيحقق بذلك إبعادهم عن مركز الحكم، وتوجيههم إلى مقاتلة غريمه الأكبر نوروز الذي يفوقهم قوة، ولا يمكن أن يهزموه. ولأن هؤلاء النواب الموجهين لن ينتصروا على الأمير نوروز، ولن يشكلوا بانتصارهم أي عقبة جديدة، فإن القتال بينهم وبين نائب الشام ـ في حد ذاته ـ قد يحقق التخلص منهم، أو على الأقل إضعافهم، فيتحولوا بهزيمتهم وخذلانهم إلى القاهرة حيث يسهل حينذاك اعتقالهم.

ثالثا: لما كان المؤيد شيخ يدرك أن هؤلاء النواب ـ الأتباع في الظاهر والأعداء في الباطن ـ مع افتقارهم للجند، والسلاح، لا يمكن أن يحققوا النصر المأمول ضد الأمير نوروز، فكان في تقليدهم لتلك المناصب يقصد إلى زجهم في حرب استفزازية تهدف إلى تغريم كل قوة مناوئة له ـ علنا أم سرا ـ فإذا انهارت قوى كافة المتنازعين في تلك البلاد وبخاصة قوة الأمير نوروز، كان دخول المؤيد شيخ إليها سهلا.

وأخيرا تكللت جهود المؤيد شيخ بالنجاح، حيث تمكن من القبض على الأمراء دمرداش، وقرقماس، وتغرى وبردى، الذي قتل بعد اعتقاله مباشرة في قلعة الجبل (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٢٧٠ ـ ٢٧١)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٣: ١٣ ـ ١٤)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ١٤: ١٤ ـ ١٥)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ٢: ١٠). وبذلك حقق المؤيد شيخ هدفه في التخلص من هؤلاء المناوئين، بعد أن أنجزوا له ما كان يرجوه منهم من خدمات طيلة وجودهم في النيابات الشامية بمقتضى تقاليد سلطانية رسمية.

وفي أعقاب ذلك صدرت المراسيم السلطانية بتولية الأمير قنباي المحمدي [٢٠] في نيابة الشام، والأمير أينال الصصلاني[٢١] في نيابة حلب، والأمير سودن قراصقل [٢٢] في نيابة غزة (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ ٤ : ٢٧١)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣ : ١٤)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ - ١٩٥٦، جـ ١٤ : ١٥). فإذا كنا نعلم أن بلاد الشام كلها كانت بيد الأمير نوروز الحافظي (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ ٤ : ٢٨٠)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ - ١٩٥٦، جـ ١٤ : ١٦) فإننا سندرك أن المؤيد شيخ أراد بهذه المراسيم :

أولا : أن يؤكد صلاحياته بتوزيع نيابات الشام على من يريد من الشخصيات الأميرية، وثانيا: أن يمهد لعمل حربي منظم من أجل مواجهة الأمير نوروز، وإعادة بلاد الشام إلى حدود علاقتها الطبيعية مع دولة المماليك.

واستكمالا للخطة التي أعدها المؤيد شيخ بعد أن استنزف الطاقات الحربية، والمادية، والبشرية في بلاد الشام، غادر القاهرة في ٩ محرم سنة ٨١٧ هـ / ٣١ آذار - مارس سنة ١٤١٤ م، وكان معه الخليفة المعتضد بالله داود، وقضاة القضاة الأربعة، وأرباب الدولة، والعسكر اللازم لمحاربة الأمير نوروز. فلما وصلوا إلى دمشق احتمى الأمير نوروز ومن معه بقلعتها، فحاصروه حتى استسلم، وقبض عليه، فقطع رأسه، وأرسل إلى القاهرة، لكي يعلق على باب القلعة. ومن ثم غادر المؤيد شيخ دمشق إلى حلب، حيث أقّر بها الأمير أينال الصصلاني، ومنها إلى حماة فولى بها تنباك البجاسي [٢٣]، وفي طرابلس الأمير سودن بن عبد الرحمن [٢٤]، وفي قلعة الروم جانباك الحمزاوي [٢٥]، وبعد ذلك كله عاد المؤيد شيخ إلى دمشق فقرر بنيابتها الأمير قنباي المحمدي، وغادرها إلى القدس. وأخيرا توجه نحو غزة، فولى نيابتها الأمير طرباش[٢٦]، ثم وصل إلى القاهرة في رمضان / تشرين الثاني - نوفمبر من نفس العام (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ ٤ : ٢٨٢ - ٢٨٤)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣ : ٣٥ - ٣٦)، (العيني، ١٩٦٧ : ٣٢٣ - ٣٢٤)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ - ١٩٥٦ ، جـ ١٤ : ١٧ - ٢٢)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢ : ٣٤٠ - ٣٤٣)، (ابن إياس، ١٨٩٣ - ١٨٩٦، جـ ٢ : ١٥). وهكذا، بسهولة ويسر، وبأقل قدر من الخسائر، استطاع المؤيد شيخ أن يخضع بلاد الشام للسلطة المركزية في القاهرة. ويعود الفضل في ذلك إلى خطة الحرب الاستنزافية، التي استغرقت سنتين من التدبير والتنفيذ، حتى تهيأت الفرصة المناسبة للإطاحة بنفوذ الأمير نوروز، وأعوانه.

ومع حلول عام ٨١٨ هـ / ١٤١٥ م. كان الوضع في نيابات الشام كالآتي : نائب الشام الأمير قنباي المحمدي، ونائب حلب الأمير أينال الصصلاني، ونائب حماة تنباك البجاسي، ونائب طرابلس الأمير سودن بن عبد الرحمن، ونائب غزة الأمير طرباي (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١ ، جـ٤ : ٢٩٨ - ٢٩٩) ، (العيني، ١٩٦٧ : ٣٢٨) ، (ابن إياس ، ١٨٩٣ - ١٨٩٦ ، جـ٢ : ١٥)، ونائب صفد الأمير طوغان[٢٧] أمير آخور (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ ٤ : ٣٠٩)، (ابن إياس، ١٨٩٣ - ١٨٩٦، جـ ٢ : ١٤ - ١٥).

وبعد شهور قليلة خلع على الأمير الطنبغا العثماني، أتابك العساكر، واستقر في نيابة الشام

(المقـريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٣١٨)، (ابن حجـر، ١٩٧١، جـ ٣: ٦٤)، (العيني، ١٩٦٧: ٣٣٣)، (ابن تغـرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤: ٣٠)، (الصـيرفي، ١٩٧١، جـ ٢: ٣٥٠)، ومن ثم تسلم الأمـير قنباي المحمدي، نائب الشام، كتاب السلطان الذي يطلب فيه منه الحضور إلى قلعة الجبل ليكون أميرا كبيرا في مصر، ويبلغه أن الطنبغا العثماني استقر في نيابة الشام عوضه (المقريزي، ١٩٣٩، ١٩٧١، جـ ٤: ٣١٩)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣: ٦٤ ـ ٦٥)، (ابن تغـرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤: ٣٠). ولكن الأمـير قنبـاي المحمدي رفض الخضوع للأوامر السلطانية، وأعلن معارضته لها عسكريا، وانضم إليه الأمراء: طرباي نائب غزة، وتنباك البجاسي نائب حماة، وسودن بن عبد الرحمن نائب طرابلس. ولكن أنصار المؤيد شيخ تصدوا لهم بالسلاح، واحتموا بقلعة دمشق. فلما بلغت هذه الأخبار القاهرة، تأهب المؤيد شيخ، والأمراء، والمماليك، للسفر إلى الشـام. ثم غادر الجميع القاهرة، وبرفقتهم الخليفة المعتضد بالله. وكان الأمير قنباي، وأتباعه مستمرين في محاصرة قلعة دمشق، حتى بلغهم قدوم العساكر السلطانية، ففروا من دمشق نحو حماة، ومنها إلى حلب، حيث انضم إليهم نائبها الأمير أينال الصصلاني، في حين دخل المؤيد شيخ، ومن معه دمشق بسهولة (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٣٢٠ ـ ٣٢٢ ـ ٣٢٦ ـ ٣٢٧)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣: ٦٦ ـ ٦٧)، (العيني، ١٩٦٧: ٣٣٣ ـ ٣٣٧)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤: ٣١ ـ ٣٦)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢: ٣٥١ ـ ٣٥٤)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ ٢: ٢١ ـ ٢٣). وكان المؤيد شيخ ـ قبل أن يغادر القاهرة ـ قد أوكل نيابة غزة إلى الأمير مشترك القاسمي الظاهري [٢٨] بدلا من الأمير طرباي (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٣٢٥)، (العيني، ١٩٦٧: ٣٢٣)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ٤: ٣٤)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢: ٣٥٤).

ترى ما هي الأسباب التي جعلت الأمير قنباي يخرج عن الطاعة، ويعلن العصيان المسلح؟ وهل كان من القوة بحيث لم يكتف السلطان بأن يبعث نجدة عسكرية إلى الأمير الطنبغا العثماني، وإنما غادر بنفسه القاهرة متوجها إلى الشام، لمواجهة الأمير قنباي المحمدي، ومعالجة المشكلة بما يضمن عودة الاستقرار إلى بلاد الشام؟ وعلى ذلك هل يعني هذا تخوف المؤيد شيخ من تكرار ما حدث منذ سنوات وجيزة بزعامة الأمير نوروز نائب الشام، فبادر بالسفر إلى دمشق قبل أن يتفاقم الوضع، وتعم الفتنة كل بلاد الشام؟ وماذا عن هيبة السلطة الحاكمة، وهيمنتها السياسية في ميزان القوى بين مصر والشام؟ وهل اختل التوازن حتى بات كل من يلي نيابة الشام يفكر في العصيان والانفصال، عن الدولة؟!!

إن الإجابة على هذه التساؤلات تكمن بشكل أساسي في نقطة تكافؤ القوى بين المؤيد شيخ وبين الأمراء المماليك القائمين على مسئوليات النيابات الشامية. كما أن مسألة وصول المؤيد شيخ إلى السلطة باغتصـابها عنوة من الخليفة المستعين بالله، دون مشاورة زميله نائب الشام، على الرغم من تساوي قوتيهما، كانت عاملا مساعدا في جرأة نواب الشام على التخطيط، ثم التنفيذ، في الخروج على السلطة. كما يجب علينـا ألا ننسى عنصر فقـدان الدولة لجزء من هيبتها الرسمية، وهيمنتها الفعلية، بسبب حوادث الاضطرابات التي شهدتها البلاد منذ أن تولى المؤيد شيخ زمام السلطة. كذلك يظهر أن الدولة خلال هذه الحقبة فقدت طابع المركزية، الذي غلب على علاقاتها بمختلف أقاليم السلطنة في فترة حكم السلاطين الأتراك. ولا بد أن نوضح هنا أن المركزية تعتبر عاملاً محورياً ورئيساً في نظام حكم دولة

المماليك التي اشتمل جهاز السلطة فيها على أجناس بشرية مختلفة، ذات توجهات فكرية متباينة، وطموحات شخصية غير محدودة.

وقد توجت جهود المؤيد شيخ في دمشق بتولي الأمير الطنبغا العثماني منصب «نيابة الشام»، وقرىء تقليده باستلام الوظيفة رسميا (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٣٢٨)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٣٥). وفي أعقاب ذلك مباشرة غادر المؤيد شيخ وعساكره دمشق، متعقبا الأمير قنباي ورفاقه، حيث تم له في حلب القبض على الأميرين قنباي، وأينال. في حين تمكن نواب غزة، وحماة، وطرابلس، من الهرب. وقد تخلص المؤيد شيخ من الأميرين قنباي، وأينال، بأن قطع رأسيهما، وأرسلهما إلى القاهرة عبرة للآخرين (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤: ٣٢٨ ـ ٣٢٩)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣ : ٦٨)، (العيني، ١٩٦٧ : ٣٣٩)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٣٦ ـ ٣٧)، (الصيرفي، ١٩٧١ جـ ٢ : ٣٥٤ ـ ٣٥٥)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ ٢ : ٢٣ ـ ٢٤).

ثم وزعت نيابات الشام بين كبار الأمراء كالآتي:

الطنبغا العثماني نيابة الشام، وأقباي الدوادار[٢٩] نيابة حلب، وجارقطلو[٣٠] نيابة حماة، ويشبك نيابة طرابلس (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٣٢٩)، (العيني، ١٩٦٧ : ٣٤٣)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٣٧ ـ ٣٨)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢ : ٣٥٦)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ ٢ : ٢٤). وكان المؤيد شيخ ينوي البقاء في الشام حتى يتمكن من القبض على تنباك البجاسي نائب حماة، وسودن نائب طرابلس، وطرباي نائب غزة، وكزل[٣١] نائب مليطة، لولا أن الأوضاع الاقتصادية في مصر اقتضت عودته، فرجع إلى القاهرة على وجه السرعة (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٣٢٩ ـ ٣٣٦)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣ : ٦٨)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦ جـ ١٤ : ٣٦ ـ ٣٧)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢ : ٣٥٦)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ ٢ : ٢٤).

وقد استمر هؤلاء النواب الفارون مصدرا للفتنة، والقلاقل، في أقاليم بلاد الشام (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٣٤٦ ـ ٣٥٣)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٣٦ ـ ٣٧)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢ : ٣٦٩)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ ٢ : ٣٠). ففي صفر سنة ٨٢٠ هـ / آذار ـ مارس سنة ١٤١٧ م، غادر المؤيد شيخ القاهرة بعسكر كبير متجها إلى بلاد الشام، ومعه الخليفة المعتضد بالله، والقضاة، وكبار مسئولي الدولة (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٣٨٤، ٣٨٧)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣ : ١٢٥ ـ ١٢٦)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ٤ : ٤٤ ـ ٤٥ ـ ٤٦). ترى ما هي الأسباب التي جعلت المؤيد شيخ يتوجه بثقله السياسي، والعسكري مرة أخرى إلى بلاد الشام؟ يأتي في مقدمة الأسباب محاولة نائب الشام، الأمير الطنبغا العثماني، القيام بحركة تمرد ضد المؤيد شيخ، فما كان من الأخير إلا أن كتب إلى أنصاره في دمشق للقبض على الأمير الطنبغا، وسجنه في القلعة، إلى أن يتمكن المؤيد شيخ من الحضور إلى دمشق (المقريزي، ١٩٣٩ ـ

١٩٧١، جـ ٤ : ٣٨٣، ٣٩٨ ـ ٣٩٩)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣ : ١٢٦)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٤٥)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ ٢ : ٣٠). وكان جزاؤه في النهاية تجريده من ألقابه ، ووظائفه، ونفيه بطالا إلى القدس (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٤٢٠). (ابن حجر، ١٩٧١. جـ ٣ : ١٣٣)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٥٩)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢ : ٣٩٥)، وقد استمر بطالا في القدس حتى توفي سنة ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٤٧٥).

ومن جانب آخر،كان المؤيد شيخ ـ طوال الطريق من القاهرة حتى دمشق ـ حريصا على حسن استقبال وضيافة أنصاره من الولاة، وأمراء العربان، ومشايخ البلاد، والمقدمين (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٣٩٨)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣ : ١٢٦)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٤٦)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢ : ٣٨٧).

وعندما استقرت له الأوضاع في دمشق، اتجه المؤيد شيخ إلى حمص، ثم حماة، ثم حلب، ثم قيسارية، التي فتحها بانتصار كبير. وكان برفقته معظم نواب بلاد الشام (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١ جـ ٤ : ٤٠٠ ـ ٤٠١ ـ ٤٠٢ ـ ٤٠٣)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣ : ١٢٧)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢ : ٣٨٨ ـ ٣٨٩). وقد تم توزيع نيابات الشام عقب ذلك بين الأمراء كالآتي: أقباي نيابة الشام، وجارقطلو نيابة حماة، وسيف الدين صاروجا نيابة أياس، ويشبك اليوسفي[٣٢] نيابة طرابلس، وغرس الدين خليل الجشاري نيابة صفد (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٤٠٢)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣ : ١٢٧ ـ ١٢٨)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٤٧ ـ ٤٨). وبذلك يكون المؤيد شيخ قد حقق الهدف الثاني، الذي جعله يغادر القاهرة إلى الشام. أما السبب الثالث فهو رغبته في تأمين القلاع الواقعة في أقصى البلاد وهي: طرسوس، وسيس، وناورزا. وقد حقق ما يريد، واطمأن إلى تبعيتها لسلطنة المماليك (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٤٠٣ ـ ٤٠٨)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣ : ١٢٨ ـ ١٢٩)،(ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٤٨ ـ ٥٠)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢ : ٣٨٩). كما نجح في العمل على استتباب الأوضاع في البيرة، وقلعة الروم، ومرعش، وملطية، ودرندة، والأبلستين، وغيرها من القلاع الشمالية المجاورة. ويظهر أن هذه النواحي البعيدة كانت مصدراً للفتنة، وقلق السلطة المركزية، فقدمها المؤيد شيخ شخصيا لهدف التبعية، والتنظيم الداخلي (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٤٠٥ ـ ٤٠٨)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٥٠ ـ ٥٣)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢ : ٣٩٠).

كذلك عمل المؤيد شيخ على استقرار الأوضاع في كيفا، والرها، وبهنسي، وكختا، وصفد، وكركر، حتى وصل في تجواله إلى الأراضي الفراتية. وهناك واجه محاولة فاشلة للخروج على السلطة بزعامة الأمير قجقار، نائب حلب، الذي قبض عليه، فجرد من ألقابه، ووظائفه. فأعاد المؤيد شيخ النظر في توزيع نيابات الشام بين كبار الأمراء كالآتي: نكباي[٣٣] في نيابة حماة، وبردبك في نيابة طرابلس، وجارقطلو في نيابة صفد، ويشبك اليوسفي في نيابة حلب، ومبارك شاه في نيابة الرحبة (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٤٠٩ ـ ١١٤)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣ : ١٣٠ ـ ١٣١)

(ابن تغرى ١٢٩ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٥٣ ـ ٥٦)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢ : ٣٩١ ـ ٣٩٢)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ٢ : ٣٢).

بالإضافة إلى هذا كله كان من أسباب قدوم المؤيد شيخ إلى الشام، وبالذات دمشق، التخلص من الأمير أقباي، نائب الشام، الذي كان يخطط من أجل الجلوس على كرسي الحكم، فقبض عليه، وسجن بقلعة دمشق، واستقر بدلا منه في نيابة الشام الأمير تنبك [٣٤] ميق العلاي (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٤١٩ ـ ٤٢٠)، (ابن حجـر، ١٩٧١، جـ ٣ : ١٣٣)، (ابن تغـرى ١٩٢٩ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٥٨)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢ : ٣٩٥).

وفي نهاية هذه المهمة توجه المؤيد شيخ إلى فلسطين، فزار الخليل، والقدس، وغزة. ثم عاد إلى القاهرة، بعد غيبة تسعة أشهر في بلاد الشام (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٤١٩ ـ ٤٢٢)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣ : ١٣٤)، (ابن تغرى ١٩٢٩ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٥٩ ـ ٦٠)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢ : ٣٩٥ ـ ٣٩٦). فهل نجح بعد هذه الجولة الواسعة في القضاء على أسباب الفتنة في بلاد الشام، وتأكيد الأمن في أقاليمها، والطاعة للسلطة بين نوابها؟!! نلاحظ أنه ما أن وصل المؤيد شيخ إلى القاهرة حتى بلغه فرار الأمير أقباي من سجنه بقلعة دمشق. ولكن نائب الشام، الأمير تنبك ميق العلاي، اجتهد في القبض عليه، بناء على طلب المؤيد شيخ، فوقع في يده، حيث تم قتله، وأرسل رأسه إلى القاهرة [٣٥].

ومن الفتن التي وقعت في بلاد الشام خلال هذا العهد تهديدات قرا يوسف [٣٦] حاكم بغداد وتبريز، لبعض الأقاليم الشمالية الشرقية من بلاد الشام، مثل البيرة (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٤٦٣)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣ : ١٦٨)، (ابن تغرى ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٦٨ ـ ٧١)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢ : ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٣٦)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ ٢ : ٤٧). ولهذا السبب غادر الأمير إبراهيم [٣٧] بن المؤيد شيخ القاهرة، بعسكر كبير، متوجها إلى الشام. (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٤٧٨)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣ : ١٧٣)، (ابن تغرى ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٧٦ ـ ٧٧)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢ : ٤٣٦ ـ ٤٣٧). (السخاوي، دون تاريخ، جـ١ : ٥٣)، فنزل أولا في دمشق (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٤٨١)، (ابن حجـر، ١٩٧١، جـ ٣ : ١٨٩)، (ابن تغرى ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٧٧)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢ : ٤٣٧). ولما اطمأن إلى استقرار الأوضاع فيها، توجه إلى حلب، ثم إلى قيسارية، والمدن الصغيرة المجاورة لها، مجتهدا في تمهيد الأمور، وتهدئة الأحوال، مستقبلا مشايخ العربان، ومقدمي التركمان (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٤٨٣، ٤٩٤ ـ ٤٩٥، ٤٩٧، ٥٠٠ ـ ٥٠١)، (ابن حجـر، ١٩٧١، جـ ٣ : ١٨٩)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢ : ٤٣٧ ـ ٤٣٩)، (السخاوي، دون تاريخ، جـ ٥ : ٢٧٥)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ ٢ : ٤). واستقر الرأي أخيراً على تعيين الأمير علي باك بن قرمان [٣٨] نائباً على الأبلستين وما حولها من المدن، والحصون (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٥٠٠ ـ ٥٠١)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣ : ١٩٧)، (ابن تغرى ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٨٠)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢ : ٤٣٨).

وقد نجح الأمير إبراهيم ونواب الشام في القبض على مدبري الفتن، وقتلهم (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤: ٨٤) ، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢: ٤٣٩) ، وأرسلت رؤوسهم إلى القاهرة حيث علقت على باب النصر (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤: ٥٠٥) ، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢: ٤٣٩) ، (السخاوي، دون تاريخ، جـ ١: ٥٣)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ ٢: ٤٩). وقد عاد العسكر بقيادة الأمير إبراهيم إلى القاهرة، بعد غيبة قرابة عشرة أشهر، يجرون معهم عدداً كبيراً من الأسرى من محرضي الفتن، ومنفذيها (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٥٠٦ ـ ٥٠٧)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣: ١٩٨)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤: ٨٨ ـ ٩٠)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢: ٤٤ ـ ٤٤١). وقد تقرر بعد ذلك أن يتولى الأمير جقمق الدوادار «نيابة الشام» بدلاً من الأمير تنبك ميق العلاى، الذي رسم بعودته إلى القاهرة للخدمة في مقر السلطنة (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٥٠٧ ـ ٥٠٨)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢: ٤٤٠ ـ ٤٤٩)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦ جـ٢: ٤٩ ـ ٥٠). أما قرا يوسف فقد توفي مسموماً في أواخر عام ٨٢٣ هـ / ١٤٢٠ م، وهو متوجه إلى قتال شاه رخ بن تيمور لنك (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٥٤٣)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦ جـ ٢: ٥٨).

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية

شهد المجتمع في سلطنة المماليك في أثناء هذا العهد ظاهرة غلاء الأسعار، التي لابد أنها ارتبطت بطابع عدم الاستقرار السياسي، الذي صاحب تولي المؤيد شيخ الحكم، ومناهضة الأمير نوروز نائب الشام له، وعلاقة العداء بين السلطان الجديد والخليفة المستعين بالله. كذلك كان للتلاعب بالنقد أثرٌ واضحٌ في وقوع الغلاء كما سنوضح فيما بعد. فعلى سبيل المثال،عانى التجار من ارتفاع أسعار الفلفل، فقد كان سعر الحمل منه ستين مثقالا من الذهب، فارتفع حتى بلغ مائتين وعشرين مثقالا، فاضطر المؤيد شيخ أن يشتري الفلفل لنفسه من مكة،حيث كان سعره هناك أقل بكثير (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٢٥٣)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٢: ٥٢١)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢: ٣٢٠)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦ ج٢: ٥ ـ ٦).

ولم يقتصر ارتفاع الأسعار في مصر عام ٨١٥ هـ / ١٤١٢ م على الفلفل بل شمل تدريجياً ـ مع حلول العام التالي ـ القمح والكتان، ثم تفاقم فشمل الماء، والفواكه بسبب انتشار وباء الطاعون، وكثرة الوفيات، ومعاناة الناس من شدة حرارة الجو (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٢٥٦ ـ ٢٥٨)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٢: ٥٢١)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢: ٣٢٠)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦،جـ٢: ٦).

وهنا يبرز لنا دور المحتسب[٣٩]، على أساس أن الحسبة كانت من الركائز الإدارية التي ارتبطت فعاليتها ارتباطا طردياً بظاهرة ثبات الأسعار المعتدلة، وتوافر البضائع الجيدة،حيث كان من مهام المحتسب تسعير المواد الغذائية في وقت الأزمات، وكذلك القيام بمراقبة سلامة النقد، واستعمال النقود، لمنع الغش والتلاعب فيها (السبكي، ١٩٨٣: ٦٦) . كما تكمن خطورتها في أن نوعية القائم

على مسئوليتها كانت أمرا غيبيا يصعب التنبؤ به، وعنصرا ذاتيا لا يمكن فرضه، لذا لا نستغرب إذ نرى خلال هذه الحقبة أنه سعى لهذه الوظيفة من لا يستحقها مثل: شمس الدين محمد بن عمر بن شعبان[٤٠] الذي ـ كما نعتقد ـ أراد أن يستفيد من صلاحياتها، وما تتيحه من منافع شخصية لذوي النفوس الضعيفة. ولكن المؤيد شيخ تنبه لهذا الوضع غير السليم، فكان جزاء عدم الأمانة الضرب علنا، مع اشهاد من المتهم بعدم السعي لهذه الوظيفة مستقبلا على الإطلاق (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٢٦٤)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣: ١١)، (العيني، ١٩٦٧: ٣١٧)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢: ٣٢٨)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦ جـ٢: ٨).

وفي أعقاب ذلك من نفس السنة ٨١٦ هـ / ١٤١١ م خلع على قاضي القضاة، صدر الدين علي بن الأدمي[٤١]، وأضيفت إليه مسئولية «حسبة القاهرة» (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٢٦٥)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٣: ١١)، (العيني، ١٩٦٧: ٣١٧)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢: ٣١٩))، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ٢: ٩).

ولعل السؤال الذي يجب أن يطرح هنا لماذا يعهد بهذه الوظيفة ذات المسئوليات الاقتصادية إلى قاضي القضاة؟ يقول المقريزي: «ولم نعهد قبله، الحسبة أضيفت إلى قاضي القضاة» (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٢٦٥)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦،جـ٢: ٨). فلعل المؤيد شيخ أراد بهذا التعيين أن يضمن أن من يتولى هذا المنصب الحسّاس يتوسم فيه الأمانة، والنزاهة، وبذلك يكون المؤيد شيخ على يقين من قيامه بمسئولياته دون غش، أو تَنفّع شخصي. ولا شك أن هذا التصرف من المؤيد شيخ يدل على حرصه على استقامة عمليات البيع والشراء في أسواق القاهرة.

ولكن تولي قاضي القضاة صدر الدين علي بن الآدمي لوظيفة «محتسب القاهرة» لم تطل، ففي الشهر التالي خلع على الأمير منكلي بغا العجمي[٤٢]، وظيفة «محتسب القاهرة» عوضا عن ابن الآدمي، «ولم يعهد قبل ذلك تركيٌّ تولى الحسبة (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٢٦٩)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣: ١١)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢: ٣٣١)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦ جـ٢: ٩). ترى ما هي الأسباب التي أدت إلى ترك قاضي القضاة صدر الدين ابن الآدمي لوظيفة «الحسبة»؟ هل عزل منها برأي المؤيد شيخ؟ أم طلب هو الإعفاء تنزهاً، وتعففاً؟ وما الذي دفع المؤيد شيخ إلى أن يعهد بها إلى شخصية تركية؟ وهل كان للبذل دور في هذه التولية؟ أم أن هناك أسباباً أخرى؟ وهنا يسترعي انتباهنا أنه لم تمض فترة على تقليد الأمير منكلي بغا العجمي «حسبة القاهرة»[٤٣] حتى عزل في أواخر سنة ٨١٧ هـ / ١٤١٤ م، وقبض عليه، مع مطالبته بدفع مال قرر عليه (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٢٩٠)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢: ٣٤٤)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ ٢: ٩ ـ ١٧). وهكذا يظهر واضحا أنه تولى هذا المنصب الحساس، عدد من الشخصيات غير القديرة إلا على البذل الكبير[٤٤] في سبيل الوظيفة. ونتيجة لذلك انحصرت مهمة المحتسب الجديد في تحقيق هدف تعويض الرشوة، والهدايا التي دفعها في سبيل الوصول لهذه الوظيفة، مستخدما مختلف الأساليب التي تهيء له تعويضا مالياً مناسباً، دون الاهتمام بالنهوض بمسئوليات المنصب لما يخدم

المصلحة العامة، ومنفعة المواطن، ترى هل كان المؤيد شيخ غافلا عما يدور في الخفاء من بذل في سبيل الوظائف، أم أنه كان طرفاً رئيساً فيه؟!!

إنه لمن المؤكد أن لنوعية الشخصية التي تتولى مسئولية وظيفة «الحسبة» انعكاس كبير على أحوال الأسواق، خاصة بالنسبة لتوافر المواد الغذائية الأساسية بأسعار مناسبة، ولذا نلاحظ أنه عندما يتولى هذا المنصب شخصية تتصف بالنزاهة، والعدل، يفرح العامة فرحا كبيرا، ويبالغون في إشعال الحوانيت بالقناديل، والشموع، احتفالا بمرور المحتسب الذي يحظى بشعبية بينهم (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ ٤ : ٥٢٢ - ٥٢٣).

من الظواهر الاعتيادية في موضوع غلاء الأسعار ارتباطها بعامل فيضان النيل، فما أن يتوقف منسوب المياه عن الارتفاع، حتى يمسك تجار الغلال أيديهم عن البيع، وتقفل الأهراء على ما فيها، لكي يبلغ السعر إلى أعلى مستوى. ولا يزول هذا الحرص على الغلال حتى ينادى بحدوث الفيضان (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ ٤ : ٣١٨ - ٣٩٧ - ٤٥٤ - ٤٦٠ - ٥٠٣ - ٥٠٥)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ - ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٣٨)، (ابن إياس، ١٨٩٣ - ١٨٩٦، جـ ٢ : ٢٤). وقد استمر هذا التناسب الطردي بين حدوث الفيضان وانخفاض أسعار الغلال طيلة عهود دولة المماليك. ولكن يمكننا أن نؤكد هنا أنّ وقوع الغلاء نتيجة عدم حدوث الفيضان يعتبر مشكلة طارئة، ومؤقتة، تنتهي بارتفاع منسوب المياه، وانخفاض الأسعار، كما وقع مع نهاية عام ٨١٧ هـ / ١٤١٤ م عندما انخفض سعر القمح، بحيث يمكننا أن نستنتج من كلام المقريزي أن سعر إردب القمح قد وصل إلى خمسين درهما فقط (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ٤ : ٢٨٧ - ٢٨٩). وهذا وضع غير عادي بالنسبة لأسعار الغلال خلال هذا العهد. وربما ساعد على حدوثه - هذا العام بالذات - الاستقرار المؤقت الذي طرأ على أسعار النقد.

ومع ذلك، يلفت نظرنا في الأوضاع الاقتصادية، خلال هذا العهد، تكرار وقوع الغلاء الشديد في الأسعار بين الفينة والفينة، كما حدث على سبيل المثال عام ٨١٨ هـ / ١٤١٥ م، عندما بلغت أسعار الغلال ارتفاعا نادراً، ولعل ذلك يعود للأسباب الآتية:

أولا : الجفاف نتيجة عدم نزول الأمطار، مما أدى إلى تلف المزروعات، وجفاف الأراضي الزراعية في مختلف الأقاليم.

ثانيا : انتشار الحيوانات القارضة في المناطق الزراعية في جميع أنحاء البلاد.

ثالثا : تزايد غارات العربان في الصعيد، وقيامهم بالسلب والنهب ضد الفلاحين، والمقيمين، في المدن، والقرى، والولايات [٤٥].

رابعا : حدوث غلاء في الحجـاز، والشام، وقدوم تجار هذه البلدان إلى مصر لشراء الغلال، فزاد الطلب عليها، وارتفعت أسعارها.

خامسا : سوء إدارة القائمين على السلطة في القاهرة، خاصة عندما كان المؤيد شيخ متواجدا لمواجهة الفتنة في بلاد الشام، إذ غلب عامل المنفعة الشخصية على المصلحة العامة، وولى المناصب الحساسة من لا يستحقها.

سادسا : عدم وقوع فيضان النيل، أو بالأحرى انخفاض منسوب المياه الاعتيادي.

سابعا : توقف الأمراء والتجار، عن بيع غلالهم المخزونة في الأهراء انتظارا لارتفاع الأسعار إلى أقصى ما يمكن أن يحقق أرباحاً طائلة.

ثامنا : تكالب الأغنياء على شراء الغلال، من أجل تخزينها لوقت الأزمة عندما تختفي من الأسواق، وتقل في الأهراء، وترتفع أسعارها ارتفاعاً فاحشا.

تاسعا : طمع والي القاهرة ومحتسبها، إذ فرض على الباعة مبلغاً معينا عن كل إردب قمح يبيعونه، فكفوا عن العرض، والبيع (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٣٣٠ ـ ٣٣١)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣: ٦٩ ـ ٧٠)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤: ٣٨)، تفاديا لدفع هذه الغرامة الإجبارية دون وجه حق.

وقد ترتب على ذلك كله نتائج عديدة:

أولا : تضاعفت أسعار الغلال حتى بلغ إردب القمح مائتي درهم، وأخذت الأسعار تزداد تدريجياً يوماً بعد يوم.

ثانيا : ندرة وجود الخبز في الأسواق، وتزاحم الناس في الأفران على شرائه منها، مع انتشار الذعر بين مختلف فئات المجتمع.

ثالثا : طلب والي القاهرة (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٣٣١)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣: ٧٠)، إعفاءه من وظيفة «الحسبة»، بسبب خشيته على نفسه من وقوع الفتنة، وتطاول الناس عليه.

رابعا : تعيين شمس الدين محمد الحلاوي في وظيفة «الحسبة»، فتعفف عن تناول ما لا يستحقه، إلا أنه منع الزيادة في السعر، وتشدّد فيه، فانقطع القمح عن القاهرة نتيجة لذلك، بل اختفى تماماً، وتضاعفت معاناة الناس من سوء الوضع في جميع أنحاء البلاد.

خامسا : انتشر النهب بين الناس، فمن أراد حمل إردب قمح احتاج إلى حارس من أعوان الوالي، يعطيه مالا ليحرسه، ويحميه من النهّابة، حتى يصل إلى بيته.

سادسا : استفاد من هذه الأزمة السماسرة، والحمّالون، والمراكبية، فتضاعفت نسبهم وأجورهم، بل اشترط المراكبية عدم تنزيل حمولة المراكب على الساحل، وإنما في وسط النيل خوفا من النهّابة.

سابعا : طلب المحتسب الحلاوي إعفاءه من الوظيفة عندما انتشر النهب بين الناس، وأصبح من عنده قمح لا يأمن على نفسه، ووقعت وفيات بين النساء بسبب الزحام في الأفران.

ثامنا : بلغت الأسعار في القاهرة من الارتفاع درجة لم تحدث من قبل، فوصل إردب القمح ثلاثمائة وخمسين درهما، وإردب الشعير مائتين وخمسين درهما، وإردب الفول ثلاثمائة درهم. أمّا في الأرياف فبلغ إردب القمح ستمائة درهم كما اشتراه المقريزي لنفسه شخصيا.

تاسعا : تم توزيع الجند على الأفران لمنع العامة من النهب، والخطف، خاصة بعد أن بلغ الأمر بين الناس حدّ الاقتتال على أخذ الخبز (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٣٣١ ـ ٣٣٥)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣: ٧٠ ـ ٧١)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤: ٣٩)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢: ٣٥٧)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ٢: ٢٤).

عاشرا : عودة المؤيد شيخ على وجه السرعة من دمشق، بعد أن بلغته أنباء الغلاء الفاحش في أسعار الغلال، فوجد أن إردب القمح بلغ ما يزيد على ستمائة درهم، وإردب الشعير أربعمائة درهم (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٣٣٧)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣: ٧١ ـ ٧٢)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ٤: ٣٩).

أحد عشر : تزايد سعر الذهب [٤٦] فبلغ مثقال الهرجة المصري مائتين وسبعين درهماً والدينار الافرنتي مائتين وخمسين درهماً، والدينار الناصري مائتي درهم (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٣٣٥)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣: ٧١).

اثنا عشر : استمرار الغلاء، وقلة وجود الخبز حتى نهاية العام، بسبب عدم وجود القمح بالساحل، وبشون الأمراء، ومخازن التجار.

واستمر الغلاء مع حلول عام ٨١٩ هـ / ١٤١٦ م لدرجة أن توزيع القمح على الطحانين كان يحتاج إلى قوة عسكرية للعناية بالأمن، والنظام، ومع ذلك كان يقع النهب، والسلب، فتقع العقوبة، ويتضرر الناس (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٣٤٤)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣: ٨٥).

ويؤكد المقريزي أيضا أن أسعار الغلال ـ خلال هذه الفترة ـ بلغت من العلو درجة لم تصل إليها

في أي عهد من عهود دولة المماليك (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٣٤٥)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣: ٨٥)، (العيني، ١٩٦٧: ٣٤٤ ـ ٣٤٥). ولا شك أن هذا الوضع يؤكد عدم محاولة السلطة الحاكمة حل هذه المشكلة الاقتصادية، بتقديم حلول مفيدة لمعالجة أسباب هذا الغلاء الخطير في أسعار المواد الغذائية الأساسية.

ويذكر ابن تغرى بردى، أن المؤيد شيخ اجتهد في معالجة مشكلة الغلاء، فحرص على جلب القمح من الصعيد إلى القاهرة، للتوسعة على الناس، بل تولى بنفسه النظر في أحوال الرعية دون «محتسب القاهرة» (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤: ٤٠)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢: ٣٥٨)، ولكن الحوادث تبين أنه كان للمؤيد شيخ دور كبير في تفاقم الأزمة، بسبب حرصه على جمع الذهب من خلال احتكار بيع القمح للطحانين، بشرط أن يكون الدفع بدينار الذهب، حسبما يقرر هو قيمة صرفه. فكان المؤيد شيخ يشتري القمح من الريف بسعر الإردب خمسمائة درهم تقريبا، ويبيعه للطحانين بسعر الإردب ستمائة درهم، على أن يقبض ما يعادل قيمة الدراهم هذه دنانير ذهبية خالصة وفق التسعيرة التي حددها. فحسب قيمة الدينار الافرنتي بمائتين وثلاثين درهما فقط، بينما تكلف مشتريه مائتين وخمسين، كما حسب الدينار الناصري بمائة وستين درهما، في حين تكلف مشتريه مائتين (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٣٤٤)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢: ٣٥٩). ونتيجة لذلك،خشي الطحانون الخسارة، وخاصة أنهم قبل أيام قد اشتروا إردب القمح الوارد عند المحتسب بأربعمائة وعشرين درهما، فما كان من الطحانين إلا أن ضاعفوا سعر الخبز لتعويض خسارتهم، فكأن الذي دفع ثمن جشع كل من السلطان والتاجر هو المواطن، وذلك بدفع ثمن مضاعف، وباهظ عن قوت يومه (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٣٤٤).

وتعتبر سياسة احتكار المواد الغذائية الرئيسة، والبضائع الضرورية، صفة مشتركة اتصف بها سلاطين القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي [٤٧]، رغبة في تحقيق مزيد من المكاسب الشخصية على حساب المواطن، الذي كان ضحية هذا الجشع السلطاني غير المحدود. وزاد الوضع سوءا بصدور المراسيم السلطانية بزيادة «قطعية الفدان» [٤٨] بأراضي مصر للناس مبلغ مائتي درهم، فأصبح الفدان بستمائة درهم، بعدما كان بأربعمائة درهم، فإذا علمنا أنّ معظم غلال أرض مصر للسلطان [٤٩]، والأمراء (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٣٤٥)، ندرك أنّ المستفيد الوحيد من هذا المرسوم هو السلطان ذاته، والأمراء حوله. ويعلق المقريزي على هذا الإجراء بقوله: «وهذا يقتضي استمرار غلاء الأسعار، لأن الغلال لا تتحصل إلا وقد استقامت على أربابها بسعر عال» (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٣٤٥). ونضيف نحن بالقول، إن المشترين لابد أن يعملوا على تعويض خسارتهم ببيع ما لديهم من قمح، وطحين، وخبز، بأعلى الأسعار، فيكون المواطن ضحية هذه الأزمة.

وهنا قد يردّ علينا قائل بأن المؤيد شيخ كان كثيرا ما يفرق الخبز بين الفقراء أيام الغلاء (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٣٤٧ ـ ٣٤٨)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ ٣: ٨٥)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤: ٤٠)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦ جـ ٢: ٢٥)، وهذا يتنافى مع وصفنا له بالجشع، والطمع. ولكن تفسيرنا لذلك يكمن في أنه ربما كان المؤيد شيخ في تصرفاته بالاستفادة من أزمة

الغلاء لتحقيق مكاسب شخصية، ينظر للأمر على أنه تجارة لا علاقة لها بالعدل، والظلم. و يبيع التاجر دائما للقادر على الدفع، أما أمور العطف والشفقة فلها جهات أخرى. إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل نسى المؤيد شيخ في كل هذه الأعمال أنه حاكم البلاد، وهو مسئول عن رعيته، والمصلحة العامة،يجب أن يأتي ترتيبها عنده بالدرجة الأولى، على أي مكاسب أخرى؟!! ألم يكن المؤيد شيخ على علم بما كان يفعله سلاطين النصف الأول من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي للرعية وقت الغلاء [٥٠] عندما كان أحدهم يفتح أهراءه، فيبيع مباشريه القمح بأقل الأسعار، بل يلزم الأمراء بأن يفعلوا مثله، ومن تقاعس كان عقابه الجلد علنا؟ ألم يُطلع المؤرخ المعاصر، والمقرب من المؤيد شيخ «بدر الدين العيني» سيّده على اماسجله في كتبه عن أعمال الخير التي أنجزها سلاطين العصر الأول ، وهل فات المؤرخ العيني أن مسئوليته ـ كمؤرخ معاصر، يدون الحوادث التي يشهدها ـ تكمن في بذل النصيحة لأصحاب السلطة الذين يرتاد مجالسهم، وليس تمجيد ما كانوا يأتونه من أفعال، يعلم هو أكثر من غيره الهدف المقصود منها؟!! لقد أسهمت المراسيم، والأعمال، التي أصدرها، وأمر بها المؤيد شيخ ، في تفاقم أزمة الغلاء، وزيادة معاناة المواطن الفقير، الذي كان لا يملك ثمن قوت يومه في الأيام العادية، فماذا يكون حاله وقت الغلاء؟! ولا بد أن نضيف أن مسئولية المؤيد شيخ عن كل ذلك كبيرة دون ريب.

علاوة على هذا كله فإن معرفتنا أنّ المؤيد شيخ قد استفاد مادياً من هذه الأوضاع الاقتصادية السيئة، تجعلنا نتساءل:إذن ما الذي جعله يعمل على تفرقة اثنى عشر ألف رغيف من الخبز (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٣٤٧) على الفقراء وقت الغلاء؟ بينما كان من الممكن أن يساعدهم ببيع القمح الخاص به بنصف سعر تكلفته عليه، أو بالأحرى ثلث الثمن المضاعف الذي حدده للطحانين عندما اشتروا القمح منه؟! هل أراد المؤيد شيخ بهذه المساعدات العلنية للفقراء أن يحقق لنفسه نوعا من الدعاية السياسية، التي لا يمكن أن تتحقق من خلال الأعمال الخيرية المستورة؟ وإلى أي مدى كان عامل الشهرة، والتظاهر بفعل الخير، محوراً محركاً لموقف المؤيد شيخ نحو الفقراء؟!!

وقد انفرجت أزمة غلاء أسعار الغلال في صفر سنة ٨١٩ هـ / نيسان ـ ابريل سنة ١٤١٩ م، مع وصول الغلال من الصعيد، فأصبح إردب القمح يباع بمائتين وسبعين درهما (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٣٤٩)، (ابن حجـر، ١٩٧١، جـ ٣ : ٨٦)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ ٢ : ٢٦).

وفي بعض الفترات كان ندرة نزول المطر، ثم جفاف الأرض، وقلة المحصول، وتحفظ الناس على ما لديهم من مخزون الحبوب، سببا رئيسا في ارتفاع أسعار الغلال كماحدث عام ٨٢٠ هـ / ١٤١٧م (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٣٩٧). ولعل ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى عدم وجود تنظيم اقتصادي للتغلب على مظاهر هذه الأزمة الاعتيادية المرتبطة بعوامل طبيعية، مع تضاعف عناصر المصالح الشخصية بين مسئولي الدولة.

ومن النتائج الحاسمة التي ترتبت على ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، وانتشار المجاعة،

تفشي وباء «الطاعون» في مصر والشام، وكثرة الوفيات (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٣٥١)، (العيني، ١٩٦٧ : ٣٤٤)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢ : ٣٦٣)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦ جـ ٢ : ٢٧).

وقد استمر الغلاء حتى حلول العام الثاني حيث بلغ سعر إردب القمح خمسمائة درهم تقريبا في الصعيد، فاستعاض الناس عنه بالذرة، وأكثروا من زراعتها، لسوء حالهم، وبوار أرضهم، وخراب قراهم، وقلة المواشي عندهم. (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٥٢١)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٩٧)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢ : ٤٨٠ ـ ٤٨١).

بالإضافة إلى ذلك،كان لتكرار وقوع الفتن في الأقاليم الشامية، وبالتالي سفر السلطان أكثر من مرة إلى تلك المناطق للعمل على استقرار الأحوال فيها، وكذلك الحملات العسكرية التي كان يرسلها للعمل على استتباب الأوضاع، كل ذلك كان له أثر بالغ في شعور الناس بعدم الاطمئنان، مع الذعر، والقلق (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٥٢٦ ـ ٥٢٧)، وربما التهافت على شراء الأقوات، فيؤدي هذا إلى ارتفاع أسعار الغلال على شتى أنواعها.

وزيادة على جميع هذه الأسباب،فإن العامل الزئبقي المعروف بفيضان النيل، وتوقفه عن الزيادة، ارتبط ارتباطا مباشرا، ووثيقا، بارتفاع سعر الغلال، وإمساك أصحابها أيديهم عن بيعها، فتتضاعف الأسعار، ويقلق الناس، وهنا لا يفعل المسئولون شيئا سوى التوجه إلى الصحراء يتقدمهم السلطان، والقضاة، ينضرعون إلى الله سبحانه وتعالى أن يفيض النيل (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٥٣٢). فهل لم يكن بمقدور أصحاب السلطة الفعلية أن يعملوا أكثر من ذلك في سبيل مساعدة الناس على تدبر أمور أقواتهم وأرزاقهم؟!!

علاوة على ذلك،شهدت مصر في أواخر سنة ٨٢٢ هـ / ١٤١٩م مثالا آخر من ظاهرة الغلاء، التي أصبح أمر حدوثها اعتياديا في هذه الفترة من تاريخ سلطنة المماليك (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٣ : ٢٠١)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢ : ٤٥٣). وقد تعددت أسباب هذا الغلاء فمنها تفضيل الناس لمصالحهم المادية الخاصة على المصلحة العامة، فكانوا يبالغون في تخزين الغلال في الأهراء تطلعا للزيادة في أسعارها، وتحقيق أرباح مالية طائلة. ويؤدي هذا الحال إلى ارتفاع أسعار الغلال، وتحصيل التاجر الربح المطلوب، ولكن على حساب أصحاب الأحوال المتواضعة، الذين يعانون صعوبة شديدة في الحصول على الخبز بسبب اختفائه من الأسواق. كما لعب طمع المسئولين في الدولة، وأتباعهم في جشع الربح والفائدة من خلال تخزين الغلال، ورفع الأسعار، دوراً كبيراً في تفاقم أزمة الغلاء (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٤٩٨ ـ ٥٠٣).

كذلك أدى انعدام الأمن، وكثرة قطاع الطرق النهرية في النيل، وأخذهم المراكب المحملة بالغلال، وغيرها من المواد الغذائية، إلى قلة الكميات المتوافرة منها في الأسواق، وبالتالي ارتفاع أسعارها

(المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٥٠٣). كما كان وقوع الغلاء في الشام أحيانا، وفي الحجاز أحيانا أخرى، وتحميل الغلال من مصر إلى هذه المناطق، لمساعدتها على مواجهة ظروفها الصعبة، كان هذا الوضع يحتم من جانب آخر ارتفاع أسعار الغلال في مصر (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٥٠٣). بالإضافة إلى هذا كله كان قلة المحصول من الغلال في المناطق الزراعية في الصعيد سببا رئيسا في ارتفاع الأسعار (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٥٠٣)، (الصيرفي، ١٩٧١،جـ٢ : ٤٥٣). كما أن ندرة نزول المطر، مع إتلاف الدودة لكثير من المحاصيل الزراعية، من قمح، وبرسيم، وغيرها، وخراب القرى الزراعية في مصر، كل ذلك أدى إلى تزايد سعر الغلال، فبلغ إردب القمح في أواخر سنة ٨٢٢ هـ / ١٤١٩م [٥١] ثلثمائة وخمسين درهما، والشعير مائتين وخمسين، والفول مائتين وعشرة دراهم (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٥١٠ ـ ٥١١)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢ : ٤٥٣).

وقد تزامن مع وقوع أسباب الغلاء، تكالب مباشري الدولة على تحصيل الأرباح المضاعفة من الصفقات التجارية الظالمة، والتلاعب في أسعار الغلال، دون الأخذ بعين الاعتبار ما يعانيه عامة الناس من ظلم كبير من جراء هذه الأفعال الجائرة. وقد ترتب على هذا كله توقف أحوال الناس، وكساد الأسواق، وقلة الأرباح، وجوع عامة الناس، وانتشار الأمراض، وتفشي الموت بين الفقراء والمعدمين (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٥١١).

وقد أدى كساد الأسواق، مع استمرار التلاعب بالنقد، إلى ارتفاع أسعار الغلال في نهاية سنة ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م، فبلغ إردب الشعير مائتين وخمسين درهما، والقمح مائتين وستين درهما، والفول ثلاثمائة، فتضاعفت معاناة الناس، وكثر كساد الأسواق، وندرت البضائع، والغلال، والخبز، وتقاعس الناس عن طلب الرزق لضآلة المردود المادي (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٤٧٠ ـ ٤٧١)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٣ : ١٧٤).

جدول رقم (١)
الخاص ببيان أسعار المواد الغذائية في سنوات حكم المؤيد شيخ

السنة بالهجري	النوعية	الوزن		القيمة الشرائية بالـــدرهم	الوضع الاقتصادي
		إردب	رطل		
٨١٦	قمح	١	—	١٨٠	غلاء
	الكتان	—	١	٣٠	
محرم ٨١٧	قمح	١	—	١٤٠	غلاء
رمضان ٨١٧	قمح	١	—	٧٥	انخفاض الأسعار مؤقتا
	شعير	١	—	٥٥	

جمادي الآخرة	قمح	١	—	١٦٠	غلاء
سنة ٨١٨	شعير	١	—	١٣٠	
ذو القعدة	قمح	١	—	٣٥٠	غلاء شديد
سنة ٨١٨	شعير	١	—	٢٥٠	
	فول	١	—	٣٠٠	
سنة	قمح	١	—	٢٧٠	استمرار الغلاء
٨١٩	شعير	١	—	٢٧٠	
سنة	قمح	١	—	٢٤٠	غلاء
٨٢٠	شعير	١	—	٢٠٠	
	فول	١	—	٢٠٠	
سنة	قمح	١	—	٢٦٠	غلاء شديد
٨٢١	فول	١	—	٣٠٠	
	شعير	١	—	٢٥٠	
سنة	قمح	١	—	٣٥٠	غلاء شديد
٨٢٢	شعير	١	—	٢٥٠	
	فول	١	—	٢١٠	
سنة	قمح	١	—	٢٨٠	غلاء شديد [٥٢]
٨٢٤	شعير	١	—	٢٧٠	
	فول	١	—	٢٦٠	

كذلك كان من أهم الظواهر اللافتة للنظر في الوضع الاقتصادي خلال هذا العهد ظاهرة «الدراهم المغشوشة» [٥٣] (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ ٤: ٢٤٥). فنحن نعلم أنه كان من المتعارف عليه، في الدولة العربية الإسلامية، سك الدراهم من الفضة، أيّا كان وزنها، وأن إضافة أي معادن رخيصة، أو شوائب، يعني دون شك قيمة شرائية أقل، مع انعدام الثقة بالنقد في السوق اليومي، وتجمد المعاملات التجارية. ولهذا كله كانت السلطات في دولة المماليك شديدة الحرص على محاربة هذا النوع من تزييف النقد، وذلك باتباع الخطوات التالية:

أولا: سك دراهم جديدة من الفضة ذات وزن موحد، والعمل على تجميع كل الدراهم المغشوشة من السوق، ومن كانت لديه دراهم مغشوشة فإنه يتم استبدالها له بالدراهم الجيدة بقيمة ما فيها من الفضة.

ثانيا: تحديد أسعار الأطعمة المتوافرة في الأسواق، والمتاجر حسب قيمة الدراهم الجديدة، مع تشديد الرقابة الحكومية على تطبيق الأسعار الحكومية المقررة في عمليات البيع والشراء.

وإذا طبقنا هذا الكلام على أقاليم دولة المماليك في هذه الفترة، نجد أنه كان في بلاد الشام «الدراهم النوروزية» التي ضربها الأمير نوروز، نائب الشام (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ ٤ : ٢٤٥)، ونقش عليها اسم أمير المؤمنين، المستعين بالله، وزنة الدراهم منها نصف درهم فضة خالصة من النحاس (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ ٤ : ٢٨٨).

أما مصر فقد انعدم فيها وجود الدراهم، وترك أهلها التعامل بها كلية طيلة ثلاثين سنة، حتى بداية هذا العهد حيث دخلت الدراهم البلاد، وكثرت بأيدي الناس، وهي نوعان: «الدراهم النوروزية» التي أشرنا إليها سابقا، وقد جلبها العسكر، وأتباعهم من البلاد الشامية، و «الدراهم البندقية» التي ضربت في مدينة البندقية، وهي من الفضة الخالصة (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ ٤ : ٢٨٨)، ويبدو أنها كثرت في مصر، نتيجة للتبادل التجاري بين سلطنة المماليك والمدن الإيطالية.

ويظهر أن المؤيد شيخ عندما رأى كثرة الدراهم الفضية في الأسواق المصرية، وخاصة أن بعضها يحمل اسم غريمه، الأمير نوروز، ونقش عليه اسم الخليفة، «المستعين بالله» المحجور عليه حينذاك، قرر أن يضرب دراهم جديدة باسم «الدراهم المؤيدية»، فضربت (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ ٤ : ٢٨٨)، (ابن إياس، ١٨٩٣ - ١٨٩٦، جـ٢ : ١٠ - ١١)، مع استمرار تزايد الدراهم «النوروزية»، و «البندقية»، بأيدي الناس، بل تضاعفت الثقة بها نتيجة ارتفاع قيمتها الشرائية (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ٤ : ٢٨٩). ونتيجة لذلك بدأ في عام ٨١٨هـ/ ١٤١٥م تعامل الناس في القاهرة «بالدراهم المؤيدية» (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ ٤ : ٣٠٤)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٣ : ٣٨).

كانت النقود في مصر هي الدينار الذهب والدراهم الفضية والفلوس. والدينار الذهب ثلاثة أصناف:

أولا : الذهب الهرجة: قمية كل مثقال منه مائتان وخمسون درهما من الفلوس. وهذا الصنف هو الذهب الإسلامي الخالص من الغش، وهو مستدير الشكل، على أحد وجهيه شهادة «أن لا إله إلاّ الله، وأن محمداً رسولُ الله» وعلى الوجه الآخر اسم السلطان، وتاريخ ضربه، واسم المدينة التي ضرب فيها. وهي إما القاهرة، أو دمشق، أو الإسكندرية. «وكل سبعة مثاقيل زنتها عشرة دراهم» (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ ٤ : ٣٠٤ - ٣٠٥).

ثانيا : الذهب الافرنتي، والافلوري، والبندقي، والدوكات: [٥٤] وهو يجلب من بلاد الافرنج، وعلى أحد وجهيه صورة إنسان في دائرة مكتوبة بقلمهم. وفي الوجه الآخر صورتان في دائرة مكتوبة. ولم يكن هذا الصنف معروفاً لدى الناس قديماً في القاهرة، وإنما ظهر بها ابتداء من عام ٧٩٠هـ/١٣٨٨م، وكثر حتى صار نقداً رائجاً. وكانت قيمة الدينار منه مائتين وثلاثين درهما من الفلوس، ووزن كل مائة دينار من هذا الذهب واحداً وثمانين مثقالا وربلا. ولكن الناس

قصوّه حتى خف وزنه، واستقر ثمانية وسبعين وثلثا. وضرب كثير من الناس على شكله، وتسامح الناس في أخذه، فراج بينهم كرواج الافرنجي، ويقع فيه اختلاف كبير، فيقال هذا تركي وهذا خارج الدار، وهذا ناقص الوزن، وهذا ليس بجيد العيار. ويجعل بإزاء كل عيب حصة من المال تنقص من صرفه (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤: ٣٠٥).

ثالثا: الذهب الناصري: [٥٥] وهو الذي ضربه السلطان الناصر فرج.[٥٦]

وكانت قيمته في البدء مائة درهم (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤: ٨٥) وقد جدد الناصر فرج ضرب الدينار الناصري على وزن الافرنتي، وأكثر من ضربه، فراج كرواج الافرنتي سنة ٨١٣هـ/١٤١٠م (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤: ١٦٥). ثم بلغ كل دينار منه في عهد المؤيد شيخ مائتين وعشرة دراهم، ووزن كل دينار منه تسعة عشر قيراطاً من أربعة وعشرين قيراطاً (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤: ٣٠٦)، وذهبه دون الحايف[٥٧].

وفي صفر ٨١٨هـ/نيسان ـ أبريل ١٤١٥م استدعى المؤيد شيخ قضاة القضاة، وكبار الصيارفة إلى القلعة، وكشف لهم عن نيته في إبطال الدنانير الناصرية، فعارضه قاضي القضاة، جلال الدين البلقيني لأن «في هذا إتلاف كثير من الأموال» (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٣: ٥٤)، (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤: ٣٠٧)، فرأى المؤيد شيخ أن يحيل موضوع النقود إلى قاضي القضاة جلال الدين البلقيني، الذي قرر بحضور الصيارفة، والتجار أن يكون سعر المثقال الذهب المختوم الهرجة المؤيدي مائتين وخمسين درهما فلوسا. وكذلك الذهب المصري الهرجة، وسعر الدينار الافرنتي الجيد مائتين وثلاثين درهما فلوسا، وسعر الدينار الناصري الجيد من نسبة المثقال[٥٨]. وأن يتعامل بالدنانير الناصرية وزناً، وما كان منها ناقص الوزن، أو رديء الذهب يقطع، ويؤخذ فيه بحسب قيمته. كما تقرر أن يكون وزن الدرهم المؤيدي ثمانية عشر درهما من الفلوس، ووزنه نصف، وربع، وثمن درهم فضة خالصة. (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤: ٣٠٧)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ١٤: ٤٠). كما تقرر ألاّ تباع الفضة سواء المصوغة، أو الحجر إلا للسلطان ليضربها «دراهم مؤيدية». وأن يتعامل بالدراهم «البندقية» و «النوروزية»، بالوزن لا بالعدد. فما كان منها جيدا حسب كل درهم منها بخمسة عشر درهما فلوساً، وما كان منها رديئا قطع وبيع بسره. وفي خلال يومين أنجز ضرب «الدراهم المؤيدية» والدينار الذهب المؤيدي، وزفت من دار الضرب إلى القلعة في موكب بهيج. ثم أعلن أن تتم المعاملات حسب ما تقرر (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٣٠٧ ـ ٣٠٨)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢: ٣٤٩).

ونتيجة لذلك شملت الخسارة خلقاً كثيراً. وقوم الباعة الدنانير الناصرية، وقصوا كثيرا من الجيد فيها، وحملوه إلى دار الضرب، فسبك، ودفع لصاحبه فيه مائة وثمانون درهماً. وقصّوا أيضا كثيرا من الدنانير الناصرية الناقصة والرديئة، وحملوها إلى دار الضرب، وحسبوا الجيد منها بنسبة مائة وثمانين درهما (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤: ٤٠)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢: ٣٤٨).

كذلك شمل هذا الوضع غير المستقر اقتصاديا الدراهم «النوروزية»، و«البندقية» أيضا، وحملت إلى دار الضرب، وأعطى في وزن كل درهم منها خمسة عشر درهما مؤيديا.

أما الفضة المصوغة والحجر، فاحتكر بيعها للسلطان من أجل سك «الدّراهم المؤيدية» (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٣٠٨).

ولكن يظهر أن بعض القائمين على مسئوليات الحكم، والإدارة، وجدوا أن هذا الوضع ينطوي على نتائج وخيمة على المجتمع على المدى البعيد، فصدرت الأوامر السلطانية بأن ينادى، ألا يقص من الدنانير الناصرية الجيدة ذات الوزن، ويستمر التعامل بها بقيمة الدينار مائة وثمانين درهما، فاستقر الوضع حول هذا الأمر بين الناس، وبدأ التعامل بالدنانير الناصرية حسب مواد المرسوم السلطاني. (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤: ٣٠٨)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ ٢: ٣٤٨).

وبعد فترة،أمر بالنسبة للدراهم البندقية،بأن يصرف ماكان وزنه نصفاً ، وثمناً منها باثني عشر درهما، وما كان أقل من ذلك فإنه من حساب خمسة عشر درهما لكل ما كان وزنه درهم (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤: ٣١١). ويبدو أن الموافقة السلطانية على استمرار المعاملات بالدينار الناصري بسعر مائة وثمانين درهما للدينار كانت مسألة مؤقتة. فلم تمض فترة وجيزة، حتى نودي في القاهرة في ربيع الأول ٨١٨هـ/أيار ـ مايو سنة ١٤١٥م بمنع المعاملة بالدنانير الناصرية، وأن تقص كلها، ويدفع فيها من حساب مائة وثمانين درهما، فقصها الصيارفة (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤: ٣١٢)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٣: ٩١)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ١٤: ٤٠).

ولكن يظهر أن الناس لم ينقطعوا عن التعامل بالدنانير الناصرية، وإن تظاهروا بذلك، فصدرت الأوامر السلطانية بمنع التعامل بالدنانير الناصرية بشكل مطلق، مع التهديد بمعاقبة من تعامل بها، أو وجدت عنده. وأن من اشترى بها شيئا تسبك في يده لمخالفته الأوامر السلطانية (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤: ٣١٨). وقد تقيد الناس بمقتضى الأوامر الرسمية حتى وقع الغلاء، فعادوا إلى التعامل بالدنانير الناصرية، ونتيجة لذلك صدرت ـ في نهاية عام ٨١٨هـ /١٤١٦م ـ إنذارات رسمية ضد كل من يتعامل بها «أن تسبك في يده» (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤: ٣٣٨). وأن يقص الدينار الناصري، ويدفع فيه من حساب مائة وثمانين، ولا يتعامل به نهائيا(المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤: ٣٣٨).

وعلى الرغم من التحديد الرسمي لسعر الذهب الذي صدر في صفر ٨١٩هـ/نيسان ـ أبريل ١٤١٦م، فإن التجار، والصيارفة، تمادوا في المغالاة بسعر الذهب، فأضافوا إلى قيمة كل فئة عشرة دراهم[٩٠]، الأمر الذي استوجب جمعهم وتوبيخهم، مع أخذ التعهد منهم بعدم مخالة مايرسم به في سعر الذهب (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤: ٣٥٤ ـ ٣٥٥ ـ ٣٥٦). وربما رغبة في معاقبتهم على طمعهم، نودى رسميا أن يكون سعره أقل عما كان عليه بعشرين درهما، مع التشدد بعدم التعامل

بالدينار الناصري، بل يقص ويصرف بحساب الهرجة المصري (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٣٥٦)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢ : ٢٦٨).

وقد ترتب على تقزيم قيمة الذهب أن تكبد الناس خسائر مالية فادحة (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٣٥٦)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٣ : ١٠٠)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢ : ٣٦٨). فعلى سبيل المثال من اشترى دينارا إفرنتيا بقيمة مائتين وخمسين درهما، وأراد بعد هذا المرسوم البيع، لايتحصل له أكثر من مائتين وثلاثين، وذلك بخسارة عشرين درهما. وقد انتهى هذا التذبذب في سعر الذهب بين الأوامر السلطانية، والرغبات التجارية، إلى استقرار سعر الدينار الإفرنتي بمائتين وستين درهماً، والناصري بمائتين وعشرة (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٣٦٠).

ولكن هذا السعر لم يستقر طويلا،فأعلن مرة أخرى عن تقليص قيمة الدينار الذهب، لكي يصبح كل دينار افرنتي بمائتين وثلاثين درهما فلوساً، وكل دينار هرجة بمائتين وخمسين درهما. فنتج عن هذا القرار تعرض الناس لخسائر مالية جسيمة (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٣٦٣)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ٢ : ٢٨). وللتغلب على هذه الخسارة كان التجار يعودون دائما إلى رفع سعر الذهب، فيصرف بقيمة أكبر مما صدر رسميا، إلا أن ذلك لايستمر طويلاً، إذ سرعان مايعلن رسميا بضرورة التقيد بالقيمة التي تحددها الدولة، ودائما يكون ذلك بسعر أقل من المتداول تجاريا بين الناس (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٣٦٦).

وعلى ذلك،لابد أ ن نسأل لماذا؟ ماهي الأسباب التي كانت وراء هذه الإعلانات المالية المتتابعة حول سعر الذهب؟ هل رغب المؤيد شيخ في احتكار الذهب؟ وهل كان هذا الهدف وراء المراسيم التي صدرت بخصوص تقليص قيمة الدينار، من أجل أن يكف الصيارفة عن التعامل بالذهب، فيكون بذلك تجارة سلطانية بحتة؟ وهل بلغ الجشع بالمؤيد شيخ أن يكبد رعيته الخسائر المالية الفادحة (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٣٥٦ ـ ٣٦٣ ـ ٣٦٤ ـ ٣٦٨ ـ ٣٨١) في سبيل مكاسبه الشخصية، واحتكاره لتجارة الذهب؟ ألم يخش أصحاب السلطة في دولة المماليك أن ينتج عن هذا الوضع الاقتصادي المضطرب ارتفاع كبير في الأسعار ناشيء عن انخفاض القيمة الشرائية للنقد الرسمي في البلاد؟ ألا يمكن أن يؤدى هذا الوضع غير المستقر إلى شلّ حركة النشاط التجاري في البلاد؟!!

يؤكد المؤرخون المعاصرون تضرر التجار، والصيارفة، وعامة الناس، من انخفاض قيمة الذهب، والتغير المستمر في قيمته، خاصة مع استمرار ثبات أسعار البضائع، وأجور الأعمال (المقريزي ، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٣٦٤ ـ ٣٦٨).

كما تبين الحوادث بأن المستفيد الوحيد من هذا الوضع المضطرب هو المؤيد شيخ صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في سعر الذهب، والذي لابد أن تؤدى هذه الأحوال إلى احتكاره له دون منافس، ولابد

أن ينتج عن كل ذلك كساد تام لكافة السلع والبضائع التجارية، مع عزوف من الناس عن الأعمال الحرة.

ولأننا نعتقد جازمين بأن الوضع السياسي المضطرب خلال هذا العهد كان عنصرا فعالا، ومؤثراً، في تذبذب الوضع الاقتصادي، وتقلب سعر الذهب، فإننا نضاعف من مسئولية المؤيد شيخ الذي فشل في إرساء قواعد نظام سياسي مستقر، ثم أسهم بفعل أطماعه الشخصية في تدهور الوضع الاقتصادي السيء في البلاد، فزاد من معاناة المواطن الذي عاش في مجتمع يئن من الفتن السياسية، والاضطرابات الاقتصادية. كما أن وضوح شخصية المؤيد شيخ بهذا التهافت غير المحدود على المنافع الخاصة، والمطامع الشخصية، كان له دور كبير في تزعزع طابع الاستقرار السياسي، وزيادة محاولات الانفصال في الأقاليم المملوكية، وتفاقم اعتداءات العربان على مختلف مناطق سلطنة المماليك (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ ٤: ٢٤٦ - ٢٦١ - ٣١٩ - ٣٨٨).

مع حلول عام ٨٢٠هـ/١٤١٧م،تمادى مسئولو الدولة في تطبيق سياسة احتكار الذهب، من خلال التلاعب في أسعاره؛ فألزموا الصيارفة ألا يأخذوا الدرهم المؤيدي إلا من حساب سبعة دراهم ونصف، وهو محسوب على الناس بثمانية دراهم، وألا يأخذوا قنطار الفلوس إلاّ من حساب خمسمائة وخمسين درهما وهو محسوب على الناس بستمائة درهم. وفي نفس الوقت،إذا أمر بصرف فلوس لأحد حسب عليهم القنطار بستمائة درهم. بل قد يكون هذا الشخص الذي حسب عليه القنطار اليوم بستمائة درهم، قد أخذ منه بالأمس بخمسمائة وخمسين درهما فقط، أي بخسارة خمسين درهما!! علاوة على هذا كله ألزم الصيارفة ألا يقبضوا الدينار الذهب الإفرنتي إلا من حساب مائتين وثلاثين ديناراً، وهو محسوب على الناس بمائتين وستين (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ٤: ٣٩٢ - ٣٩٣)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٣: ١٥٦)،(الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢: ٤٠٠).

والغريب أنه مع زيادة تعرض الناس للخسارة، وتراجعهم عن التعامل بالذهب، تمادت الدولة أكثر في تحديد سعر الذهب، فسعّر الدينار الذهب الإفرنتي بمائتين وثلاثين درهما فقط،أي نقص ثلاثين، والدينار الهرجة المصري بمائتين وخمسين درهما فنقص ثلاثين أيضا، مع صدور إنذار رسمي بعدم التعامل بالدينار الناصري، وانما نقص، وكان سعره قد بلغ مائتين وعشرين درهما، (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١،جـ٤ : ٣٩٦)، (ابن حجر، ١٩٧١،جـ٣: ١٥٦)،(الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢: ٤٠٠)، (ابن اياس، ١٨٩٣ - ١٨٩٦، جـ٢ : ٢٨).

وقد نتج عن صدور هذه الإعلانات الرسمية عن أسعار الذهب، وتطبيقها، تعرض الصيارفة، والتجار، والناس، لخسائر كبيرة، فشلّت الحركة التجارية في البلاد، وتجمدت كافة أنشطة البيع والشراء، في جميع الأسواق (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ٤: ٣٩٦ - ٣٩٧).

كذلك من المؤكد أنه ترتب على هذا الوضع الاقتصادي غير المستقر، عدم ثقة المواطن بالحكومة، وما يمكن أن يصدر عنها من إعلانات بين الفينة والفينة، حول سعر الذهب، والنقد المتداول. علاوة

على عدم ثقة الناس بالقيمة النقدية للدينار الذهب، الأمر الذي لابد أن يؤدى إلى توقف الناس عن الإقدام على أي عمل تجاري، أو نشاط حر، وتوقفهم عن إخراج ما لديهم من دنانير ذهب تفاديا للخسارة التي أقرّتها الحكومة، بل حتمتها عليهم. ولعل المستفيد الوحيد من هذا الوضع السيء هو السلطان (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٩٨٦، جـ٢ : ٣٤)، ومن يدور في فلكه من كبار مسئولي الدولة، دون أخذ حال المواطن بعين الاعتبار، وما يتنازع في نفسه من عدم الثقة بنظام الاقتصاد الحكومي، والرغبة في طلب الرزق دون احتمالات عالية لوقوع الخسارة. علاوة على هذا كله،كان من نتائج التلاعب السلطاني بقيمة سعر الذهب انتشار البطالة، وكثرة الجند البطالين، الذين تركوا الخدمة العسكرية، وتحولوا إلى الأسواق للمشاركة في عمليات البيع والشراء، وتحقيق الأرباح، فما كان من السلطة الرسمية، إلا أن أعلنت عن ضرورة التحاقهم بالخدمة عند الأمراء، أو عند السلطان، مع التهديد الواضح لمن يمتنع بأن لا يلومن إلا نفسه، كما تم اعتقال عدد منهم (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٣٨٣).

كما تشدد المؤيد شيخ في تعميم الدراهم المؤيدية من الفضة، فأعلن بناء على طلبه،أن يصرف الدينار الهرجة المصري بثلاثين درهما مؤيديا فضة، والدينار الإفرنتي بثمانية وعشرين درهما مؤيديا فضة. وبمعادلة ذلك بدراهم الفلوس: يكون سعر الدينار الهرجة المصري بمائتين وسبعين درهما فلوسا، والدينار الإفرنتي بمائتين واثنين وخمسين درهما فلوسا، مع استمرار منع التعامل بالدينار الناصري، وأن يقص جميع مايعثر عليه بقيمة مائتين وأربعين درهما فلوسا (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٣٦٠). ومع مرور الوقت زاد ضرب الدراهم المؤيدية (المقزيزي ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٣٧٣).

وتنفيذا لرغبة المؤيد شيخ في ضرب «فلوس مؤيدية»، صدرت الأوامر بضرورة تجميعها، وتخزينها، وأن لايقبض من أحد بيع عليه شيء من الغلال المجلوبة من الصعيد إلا «الفلوس»، دون غيرها من أنواع العملة، ومن أجل ضربها من جديد لتصبح فلوسا مؤيدية (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٣٥٠).

ولم تمض فترة وجيزة حتى أعلن أن النصف المؤيدي بثمانية دراهم فلوسا. وصدرت التهديدات الرسمية ضد كل من يخالف المراسيم الخاصة بالفلوس، والفضة المؤيدية، بل ضد كل من يجرؤ على التحدث في موضوع النقود (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٣٦٣). فهل يعني ذلك أن قلق الناس أدى إلى كثرة الأحاديث بينهم حول هذا الموضوع، مع إظهار تذمرهم العلني من سوء الأوضاع الاقتصادية؟ وهل خشيت السلطة أن يكون هذا الوضع القلق اجتماعيا سببا في إطلاق الشائعات بين طوائف المجتمع، وإشاعة البلبلة بين فئاته المختلفة؟! إن أبرز مثال يوضح رفض الصيارفة، والتجار، لهذا التدهور في قيمة العملات الرسمية، هو أنهم ما أن يجدوا فرصة مناسبة، حتى يبادروا إلى رفع سعر الذهب، تعويضا لخسائرهم في وقت التشدد في تخفيض قيمته (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ ٤ : ٤٢٧).

وقد استمر التصميم على جمع الفلوس رغبة في ضربها دراهم مؤيدية، حيث صدر تهديد رسمي

ضد كل من يمتنع عن تسليمها إلى الديوان السلطاني، أو يسافر بها من القاهرة (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ٤ : ٤٢٨)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٣: ١٤٣)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢ : ٤٠٠)، (ابن إياس، ١٨٩٣ - ١٨٩٦، جـ٢ : ٣٤). ومن جانب آخر بلغ من سوء الإدارة الاقتصادية أن سعر الذهب قد تدرج في الانخفاض من ثلاثة مستويات خلال شهرين فقط في عام ٨٢١هـ/١٤١٨م، فكان سعر الدينار المختوم الهرجة المصري بمائتين وثمانين درهما، ثم أصبح بمائتين وخمسين، ثم صار بمائتين وثلاثين أي بفارق خمسين درهما، والدينار الإفرنتي كان بمائتين وستين، ثم أصبح بمائتين وثلاثين، ثم صار بمائتين وعشرة، أي بخسارة خمسين درهما أيضا (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ٤ : ٤٣٧)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢ : ٤١٠).

وقد نتج عن هذه التغيرات المتتابعة، والسريعة، في سعر الذهب أن تكبد الناس، وبخاصة التجار، والصيارفة، خسائر كبيرة، فزاد قلقهم، وتضاعف تذمرهم، فلم تغير السلطة شيئا من إجراءاتها، واستمر الوضع المضطرب (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ٤ : ٤٣٧)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢ : ٤١٠).

ولكن - على الأرجح - عندما زاد كلام الناس حول سوء الظروف الاقتصادية، فكرت السلطة في معالجة الوضع، فطلب والي القاهرة، ومحتسبها، الأمير أقبغا شيطان[٦]، جميع التجار، وفرض عليهم بيع بضائعهم بأسعار مخفضة، تتناسب مع الانحدار الشديد في سعر الذهب، وهدّد كل من يفعل خلاف هذه التعليمات. فامتثلوا لأوامره، وغرموا نتيجة ذلك مبالغ مالية طائلة (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ٤ : ٤٣٧)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢ : ٤١٠). وهنا لابد أن نسأل لماذا؟ هل فكرت السلطة في تعميم الخسارة لكي تشمل كل من يملك بضاعة للبيع، فيسود الظلم، ويسكت الخلق عن الكلام لتساويهم في الوضع المزري؟ أم أن المسئولين في الدولة قصدوا تخفيف الظلم عن طبقة الأغنياء بستعميمه على صغار التجار فينالهم شيء منه؟ ؟ أم أن الهدف كان إعادة جزء من القيمة الشرائية للدينار بعد أن تكبد الناس خسائر مالية فادحة؟ أم أن الأسلوب الماكر الذي اتصف به مسئولو الإدارة الاقتصادية خلال هذا العهد،أراد من تعميم الظلم بين مختلف الطبقات، امتصاص الغضب، والتذمر، والقلق، الذي انتشر بين التجار، وأصحاب الأموال العقارية، والسائلة؟ إننا نعتقد أن جميع هذه الأهداف كانت عناصر محورية محرّكة لمن صاغ هذه الأوامر الاقتصادية تحت ستار معالجة الوضع الاقتصادي الرديء، ورفع الظلم عن الناس، فكانت النتيجة أن شمل الغبن كافة فئات المجتمع الغنية والفقيرة على السواء.

ومن اللافت للنظر أنه مع كثرة التغير في أسعار الذهب، وجملة البضائع، كان هناك عزم واضح على استقرار «الدراهم المؤيدية»، كما، ونوعا، من أجل أن يتحول إليها الناس في كافة معاملاتهم من بيع وشراء (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ٤ : ٤٣٧)، فلا يبقى لها في أيدي الناس منافس.

وعندما تبين للسلطة مخالفة الناس لأسعار الذهب، والبضائع، التي فرضت رسميا، جمع الأمير أقبغا شيطان، كبار التجار، والصيارفة، ووبخّهم على ذلك، بل هددّهم بالويل والثبور، وأخذ منهم

وعدا بالحضور بين يدي المؤيد شيخ للمقاضاة، والمحاسبة فانتشر الخوف بين الناس، وزاد هلعهم، لدرجة أنهم توقفوا عن البيع والشراء، وشلّت حركة الصادر والوارد من البضائع (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ٤ : ٤٣٩).

وفي الموعد المقرر سار التجار، والصيارفة، برفقة والي القاهرة، ومحتسبها، إلى قلعة الجبل، لمقابلة المؤيد شيخ، إلا أنه كان مشغولا عنهم بعذر صحّي، فقابلهم الأمير جقمق الدوادار، الذي فرض عليهم مايلي:

أولا : أن يكون الدينار، والدرهم المؤيدي، هو النقد المتعامل به، دون غيره من الذهب والفلوس، فلا يباع ويشترى إلا بالدراهم المؤيدية، فإن لم تتوافر يدفع بدلا منها الذهب أو الفلوس، فيكون تقييم كل شيء وفق العملة المؤيدية.

ثانيا : ألاّ يأخذ التاجر من الفائدة في صرف العملة أكثر من درهمين في كل مائة درهم.

ثالثا: كل من يخالف الشروط المتفق عليها، أو الأسعار المعلنة رسميا، يعرض نفسه للعقوبة (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ٤ : ٤٣٩).

وانفض اللقاء، بينما كان التجار والصيارفة في هول، وذهول، من شدّة الوعيد، والتهديد. وقد حرص كل منهم في اليوم التالي على تنفيذ الأوامر من أجل سلامته. (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ٤ : ٤٣٩).

ونتيجة لذلك،عانى الناس من ضائقة مالية كبيرة لتعذر وجود الفلوس، وقلة وجود الأطعمة في الأسواق، خاصة بعد أن أعلن رسميا عن تخفيض قيمة العملة المؤيدية. (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ٤ : ٤٤١). وبذلك،تسبب سوء المنهج الإداري في معالجة الوضع الاقتصادي في البلاد، إلى جانب الحرص على نَفْع الخزائن الخاصة، في حدوث كساد تجاري في الأسواق، مع شلل تام في حركة التبادل التجاري، وانتشار القلق بين التجار على أرزاقهم، والذعر بين العامة خوفا من تعذر وجود ما يسّد رمقهم.

وقد بلغ من إلحاح المؤيد شيخ في طلب الفلوس أنه ألزم التجار، والباعة، بشراء الذهب منه، مقابل ما لديهم من فلوس، بغية تجميعها في الديوان السلطاني تمهيدا لإعادة ضربها دراهم مؤيدية، الأمر الذي أدى إلى اختفائها من الأسواق وقلتها عند التجار، وتحفظ الناس على ماتبقى لديهم منها،

فزاد هذا الوضع العجيب من قيمتها بعد أن كانت عديمة القيمة (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٤٣٦).

كذلك من الظواهر التي ترتبت على تخفيض الدينار الإفرنتي،الغش فيه من خلال إنقاص وزنه. إذ كانت هذه الدنانير الأوروبية تعامل على أساس العدد، وليس الوزن، على أساس أن زنة كل مائة دينار منها واحد وثمانون مثقالا وربع مثقال. فوجد مزيفو النقد فرصة مناسبة لغش الدينار الإفرنتي بإنقاص وزنه. فلما صدر التحديد الرسمي المخفض لسعرها، غرم الناس أموالاً كثيرة بسبب وجود المزيف منها في أيديهم دون علمهم. ومن ثم وجد الصيارفة، والباعة، في هذا الوضع السيء مدخلا ملائما لأخذ أموال الناس بحجة أن الدينار مزيف، ووزنه ناقص (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٤٥٥)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٣: ١٧٤). وبذلك انتفع الصيارفة من تغيير السلطة لقيمة النقود، دون التحسب للعواقب الوخيمة التي قد تنجم عن ذلك، بما فيها سرقة المواطن.

فلما استفحل الأمر صدر إعلان رسمي، بعدم تعامل الناس بالدنانير الإفرنتية الناقصة الوزن. وأن من وُجد معه دينار ناقص يقص، ويجب أن يحضره إلى دار الضرب. وأن الدينار الإفرنتي يقوّم رسميا بثلاثين درهما مؤيديا، وكل مؤيدي بسبعة دراهم فلوسا، فيكون سعر الإفرنتي بمائتين وعشرة دراهم فلوسا (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٤٥٥)، وهكذا احتار الناس في أموالهم بين ظلم مباشري الدولة، وطمع مزّيفي النقد، فإن سلموا من أولئك، لم يسلموا من هؤلاء.

زيادة على ذلك بلغ من سوء الأحوال الاقتصادية، أن مزّيفي النقود نجحوا في تزييف الدراهم المؤيدية، التي أصبحت النقد الرسمي المعترف به، والمتداول بين الناس، وذلك من خلال انقاص وزنها بالهرش، والتشليم، حتى خفّت، ثم ضربوا على شكلها دراهم مزيفة من النحاس المخلوط بنسبة قليلة من الفضة. وكان جوهر هذه الدراهم المزيفة لايظهر في البداية بسبب كثرتها بأيدي الناس، ولكن بعد قليل تنكشف ويظهر زيفها. كذلك تمكن الغشاشون من تزييف «الفلوس» فخلطوها مع مسامير الحديد المكسورة، ومع نعال الخيل الحديدية، ومع قطع النحاس، وقطع الرصاص بنسب عالية، بحيث كان لايوجد في القنطار من الفلوس إلا أقل من ربعه فضة، وباقيه حديد، ونحاس ورصاص (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٥٤٨ ـ ٥٤٩)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢ : ٤٢٠ ـ ٤٢١).

وقد نتج عن هذا الوضع المتردى، إلى جانب شيوع الخبر بمرض المؤيد شيخ، وتزايد عبث المفسدين، وقطّاع الطرق ببلاد الصعيد، وانعدام الأمن في المناطق النائية، والطرق الإقليمية، وتفاقم ظلم الولاة، والمباشرين، والمسئولين، وأتباعهم للناس، وسلب أموالهم، أن كسدت الأسواق، وبارت البضائع في الدكاكين، والقيساريات، مع شلل كامل لكافة الأنشطة الاقتصادية، فعظم تذمر الناس، وقلقهم على أرزاقهم وأقواتهم. (المقريزي ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٥٤٩).

جدول رقم (٢) الخاص
ببيان أسعار الدينار الذهب في سنوات حكم المؤيد شيخ

السنة بالهجري	الوزن	النوعية	القيمة بالدرهم	الوضع الاقتصادي
٨١٦ هـ	مثقال دينار دينار	هرجة مصري إفرنتي ناصري	٢٥٠ ٢٣٠ ٢١٠	غلاء
٨١٧ هـ	دينار دينار دينار	هرجة مصري إفرنتي ناصري	٢٥٠ ٢٣٠ ٢١٠	ثبات في أسعار الذهب
صفر ٨١٨ هـ	مثقال مثقال دينار دينار	مؤيدي هرجة مصري إفرنتي ناصري	٢٥٠ ٢٥٠ ٢٣٠ ١٨٠	عدم استقرار في الأسعار
ذو الحجة ٨١٨ هـ	مثقال دينار دينار	هرجة مصري إفرنتي ناصري	٢٨٠ ٢٦٠ ٢١٠	ارتفاع في سعر الذهب
صفر ٨١٩هـ	مثقال دينار دينار	هرجة مصري إفرنتي ناصري	٢٧٠ ٢٥٠ ٢٠٠	انخفاض في سعر الذهب
٨٢٠ هـ	مثقال دينار دينار	هرجة مصري إفرنتي ناصري	٢٥٠ ٢٣٠ ٢٢٠	انخفاض في سعر الذهب رسميا
٨٢١٠ هـ	مثقال دينار	هرجة مصري إفرنتي	٢٣٠ ٢١٠	تخفيض سعر الذهب رسميا
٨٢٤ هـ	مثقال دينار	هرجة مصري إفرنتي	٢٣٠ ٢١٠	استقرار في أسعار النقود[٦١]

ثالثا : حكم المعاصرين على المؤيد شيخ

من الظواهر المتناقضة مع مجموع حوادث هذا العهد، بعد دراستنا لها بهذا المنهج التحليلي،

ووفقا للأسلوب التفسيري المتعارف عليه حاليا في الكتابات التاريخية الحديثة تمتع المؤيد شيخ بشعبية بين العامة، الأمر الذي يضطرنا للبحث عن مسببات هذه المنزلة الاجتماعية التي حظى بها في خضم جملة الحوادث السياسية، والاضطرابات الاقتصادية، وعدم الاستقرار الاجتماعي؟ قد يكون من أسباب ذلك أن المؤيد شيخ اعتاد منذ سنة ٨١٧هـ/ ١٤١٤م على الجلوس بالإسطبل من القلعة للحكم بين الناس، حيث خصص لذلك أيام الثلاثاء، والجمعة، والسبت، وكان ينظر في الشكاوى المقدمة له، فيفصل في بعضها إذا أمكن، ويحول ما استعصى إلى القضاة (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٢٨٨)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ: ١٦).

وقد يكون من أسباب شعبية المؤيد شيخ بناؤه مارستانا[٦٢] للمرضى عام ٨٢١هـ/١٤١٨م(المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٤٥٢)، (ابن حجر، ١٩٧١، جـ٣ : ١٧٣)، (ابن اياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ٢ : ٣٨)، وكذلك مشاركته الناس في أحزانهم عندما وقع الوباء سنة ٨٢٢ هـ/١٤١٩م، وتفشى الموت بين الخلق، حتى إنه نودى بالصيام ثلاثة أيام، والمضي إلى الصحراء للاستغفار، فخرج العلماء، والفقهاء، والقضاة، والمشايخ، والصوفية، وعامة الناس، يتقدمهم المؤيد شيخ في لباس متواضع، وانكسار خاشع، فكان لهذا الموقف أثر كبير على صورة السلطان في نفوس الناس (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٤٨١، ٤٨٣، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٩٢)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ١٤ : ٧٩)، (الصيرفي، ١٩٧١، جـ٢ : ٤٥٥ ـ ٤٥٦)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ٢ : ٤٦).

علاوة على ذلك،مشاركته بالصيام الذي التزم به الناس عندما توقف النيل عن الزيادة،وخروجه مع القضاة، وعامة الناس، في لباس متواضع إلى الصحراء، لأداء صلاة الاستسقاء، حيث كان لتصرفاته المتواضعة، ومشاركته البسيطة للعامة في كل ما فعلوه في ذلك اليوم، مع ماظهر فيه من ضعف ومسكنة، أثر كبير في التفاف العامة حوله، والدعاء له. (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٥٣٢)، (ابن تغرى، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦، جـ ١٤ : ٩٨)، (ابن إياس، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦، جـ٢ : ٥٣ ـ ٥٤ ـ ٦٠).

ترى،هل يعني هذا عدم مسئولية المؤيد شيخ عن سوء الأحوال الاقتصادية التي منى بها المجتمع المصري إبّان هذا العهد،الذي استغرق ثماني سنوات حتى توفى المؤيد شيخ سنة ٨٢٤هـ/١٤٢١م؟؟

يقول المقريزي في تقويمه لمسئولية المؤيد شيخ عن سوء الأوضاع التي كانت عليها سلطنة المماليك، إنه كان يمثل عنصر خير لولا من أحاط به من بطانة اتصفت بسوء الأخلاق، ووزراء انفردوا بالجشع، والطمع، والرغبة الشديدة في تحقيق المصالح الخاصّة (المقريزي، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١، جـ٤ : ٥٣٢). ونحن على الرغم من تقديرنا لكلام المؤرخ المعاصر المقريزي، فإننا لانشاركه رأيه هذا، فالمؤيد

شيخ كان مسئولا مسئولية مباشرة عن كل ما حدث في سلطنة المماليك خلال هذه الفترة بحكم كونه حاكم البلاد، ومسئولاً عن شئونها الصغيرة، والكبيرة على السواء.

ومن جانب آخر،فإننا نلاحظ أن المقريزي يذكر في موضع آخر عن المؤيد شيخ أنه كان سببا رئيسا في خراب مصر والشام لكثرة ما أثاره من الفتن وأسباب الشر أيام نيابته بطرابلس، ودمشق. وأنه عندما تولى الحكم أفسد الدولة لكثرة المظالم التي وقعت في أيامه، ونهب البلاد، وتسلط أتباعه على الناس، يسومونهم الذلة، ويأخذون ما قدروا عليه، بغير وازعٍ من عقل، ولا ناهٍ من دين (المقريزي، ١٩٣٩ - ١٩٧١، جـ٤ : ٥٥١).

ومن جانب آخر،نلاحظ أن المؤرخ المعاصر ابن تغرى بردى على الرغم من أنه يدوّن كلام المقريزي عن سوء إدارة المؤيد شيخ للبلاد، فإنه يضيف عدم صحة ذلك، بل على النقيض يطيل في مدح المؤيد شيخ فهو «جيد التدبير، حسن السياسة» (ابن تغرى، ١٩٢٩ - ١٩٥٦، جـ١٤ : ١١). ونحن لايعنينا الأخذ برأي أي منهما، بقدر ما نحاول أن نستنبط حكما صحيحا من جملة الحوادث، التي أثبتت عدم استقرار واضح في الأحوال السياسية، مع اضطراب متواصل في الأوضاع الاقتصادية، وتعارض شديد بين المصالح الخاصة والمنفعة العامة، الأمر الذي يجعل من المتعذر علينا أن نصف هذا العصر بالازدهار أو على الأقل بالاستقرار.

بالإضافة إلى ذلك،فإن من الملاحظات التي يسجلها بعض مؤرخي سلطنة المماليك ضد المؤيد شيخ إقدامه على التخلص من ولده صارم الدين إبراهيم بالسم. ويذكر هؤلاء المؤرخون عدداً من الأسباب التي كانت وراء قيام المؤيد شيخ بهذا الفعل،منها، خوف المؤيد شيخ من أن يكون النصر الكبير الذي حققه إبراهيم في البلاد القرمانية سببا لإقدامه على خلع والده من الحكم، والجلوس على كرسي السلطنة مكانه، فاجتهد المؤيد شيخ بمساعدة بعض المقربين على التخلص من ولده بقتله بالسم (ابن إياس، ١٨٩٣ - ١٨٩٦، جـ٢ : ٥١ - ٥٢). بينما يسجل السخاوي، أن إبراهيم كان مصمما على قتل والده المؤيد شيخ بالسم أو بغيره من أجل الانفراد بالسلطة، وأنه وعد الأمراء بالكثير إن تحقق ذلك (السخاوي، دون تاريخ، جـ١ : ٥٤). كما يقول أيضا إن بعضهم أوحى إلى المؤيد شيخ بأن ولده يعشق بعض جوارى أبيه، وأنه يرغب في التخلص من والده في سبيل الوصول إليهن (السخاوي، دون تاريخ، جـ١ : ٥٤).

وبغض النظر عن الأسباب التي يذكرها مؤرخو العصر المملوكي، فإنها لاتكفي أن تكون مبرراً كافياً، ومقنعاً، لإقدام المؤيد شيخ على التخلص من ولده [٦٣]، الذي اشتهر بشجاعته واجتهاده في خدمة والده، ودولة المماليك. ومع أنه يصعب علينا هنا تأكيد ذلك أو رفضه، فإن مجرد تسجيل مؤرخي العصر لهذه الواقعة، يضر كثيرا بمكانة المؤيد شيخ في سجل تاريخ سلاطين دولة المماليك.

الهوامش

(١) انظر: السخاوي، الضوء اللّامع لأهل القرن التاسع، جـ٣، ص ٣٠٨، قارن كتاب السلوك للمقريزي جـ٤، ص ٢٤٣، أيضاً راجع ابن تغرى في كتاب النجوم، جـ ١٤، ص ١.

(٢) برقـوق بن أنص الـطاهـر أبـو سعيد الجـركسي العثـماني. ترقى في الخـدمـة حتى آل إليه تدبـير السلطنـة سنـة ٧٧٩هـ/١٣٧٧م، وبدأ يفكر في حكم الدولة، وتم له ذلك سنة ٧٨٤هـ/١٣٨٢م بعد خلع الصالح حاجي بن الأشرف شعبان بن حسن بن الناصر محمد بن قلاون، تعرض حكمه لكثير من الفتن خاصة في الشام، فخلع ثم عاد إلى الحكم مرة ثانية. وكانت مدة استقلاله بأمور الدولة من غير منافس حوالي عشر سنوات. ومدة سلطنته في المرتين ست عشرة سنة. كان شهما، شجاعاً، ذكيا، إلا أنه كان طمّاعا، ففسدت شئون الدولة نتيجة البذل في المال. انظر السخاوي، جـ٣، ص ١٠ ـ ١٢.

(٣) انظر: السخاوي، جـ ٣، ص ٣٠٩، انظر كذلك السلوك للمقريزي، جـ ٤. ص ٢٤٣؛ قارن العيني ص ٤٨، ابن تغرى، النجوم الزاهرة، جـ١٤، ص ١؛ أيضاً الصيرفي، جـ ٢ ، ص ٤٩٠، ابن إياس، جـ ٢، ص ٤.

(٤) العباس بن محمد المتوكل. تولى الخلافة سنة ٨٠٨هـ/١٤٠٥م حتى أوائل ٨١٥هـ/١٤١٢م عندما تولى حكم سلطنة المماليك. ثم عزله المؤيد شيخ عن الحكم، وبعد ذلك عن الخلافة، وولى أخاه بدلا منه. وتم الحجر عليه بأمر المؤيد شيخ، ثم أرسل ليسجن في الاسكندرية حتى أفرج عنه في عهد السلطان الظاهر ططر. فاشتغل بالتجارة، وحصّل له مالا كثيرا. كان خيّراً دينا، حشما، وقورا، كريما، متواضعا انظر: السخاوي، جـ٤، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٥) وقد قال فيه ابن حجر قصيدته المشهورة التي يقول في مطلعها:

المـلك فينـا ثابـت الأسـاس
بالمسـتـعـين الـعـادل الـعـبـاسي
رجـعـت مكـانـة آل عم المـصـطفـى
لمحـلهـا من بعـد طول تنـاس

انظر السيوطي، ص ٨٠٤ ـ ٨٠٧.

(٦) عبـد الـرحمن بن عمـر البلقيني جلال الدين. ولد سنة ٧٦٣هـ/١٣٦١م. حفظ القرآن الكريم، ودرس الفقه، والحديث، والسنّة، وكان ذكيا، سريع الحفظ، قوي الذاكرة. وتولى قضاء العسكر، وتدريس الفقه الشافعي، وإفتاء دار العـدل، وغـير ذلـك من الوظائف الرفيعة. وقد كان والده أستاذه الأول، وعلى الدوام. وبفضله كان مقرّبا من السلاطين، والأمراء. وكان يحب القضاء كثيرا، وقد باشر القضاء بحرمة وافرة، وعفة زائدة. وكان طاهر النفس، عفيفا، كريما. وقد تولى رئاسة الفتوى بعد وفاة والده. وتوفى سنة ٨٢٤هـ/١٤٢١م. انظر: السخاوي، جـ٤، ص ١٠٦ ـ ١١٣.

(٧) نوروز الحافظي الظاهري نسبة إلى برقوق. ترّقى في الخدمة حتى بلغ نفوذا كبيرا، ففكر في الحكم، ولكن قبض عليه، وسجن ثم أفرج عنه، وظل ينتقل في الفتن، والحوادث، حتى تولى الخليفة المستعين بالله الحكم، فتولى نيابة الشام بصلاحيات مطلقة. فلما تولى المؤيد شيخ عارضه وتصدّى له حتى انهزم أمام عسكره، فقبض عليه، وقتل وحمل رأسه إلى القاهرة. وكان متعاظما، مهيبا، شديد البأس، جليلا، كريما، شجاعا، انظر: السخاوي، جـ ١٠، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٨) انظر تفصيل هذه الحوادث في كتاب السلوك للمقريزي؛ جـ٤، ص ٢١٤ ـ ٢٤٢، وإنباء الغمر لابن حجر ص ٥١٤ ـ ٥١٦، أنظر أيضاً العيني ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠، ٣٠٣ ـ ٣٠٤؛ والسخاوي، جـ٣، ص ٣٠٩، جـ٤، ص ١٩، الصيرفي، جـ٢، ص ٣١٣، ٣١٤، ابن إياس، جـ١، ص ٨٢٣ ـ ٨٢٨.

(٩) داود بن محمد بن أبي بكر المعتضد بالله. هو أخو الخليفة المستعين بالله غير الشقيق. وبويع بالخلافة بعد خلع أخيه المستعين بالله سنة ٨١٦هـ/١٤١٣م. كان خلوقا، كريماً، عاقلاً، ديّناً، متواضعاً، محباً للعلماء. وتوفي سنة ٨٤٥هـ/١٤٤١م. انظر: السخاوي، جـ٣، ص ٢١٥.

(١٠) لابد من التوضيح هنا بأن النظرية السياسية السنّية لاتجيز تعيين خليفة ثان في العاصمة ذاتها.

(١١) حقمق الدوادار من أبناء التركمان، ولكنه كان يتكلم اللغة العربية كأنه أحد أبنائها. وتنقل في الخدمة حتى عين دوادارا ثانيا للمؤيد شيخ قبل سلطنته، ثم استمر في عمله حتى جعله عندما تسلطن دوادارا كبيراً. ثم ولاّه دمشق

سنة ٨٢٢هـ/١٤١٩م. وقتل بعد وفاة المؤيد شيخ بأمر السلطان ططر سنة ٨٢٤هـ/١٤٢١م. انظر: السخاوي، جـ ٣، ص ٧٤ ـ ٧٥.

(١٢) يعقوب جلال التباني، وكان يلقب شرف الدين وأحيانا جلال الدين. سمّي بالتباني لسكناه بالتبانة، وولد سنة ٧٦٠هـ/١٣٥٨م. كان ماهرا في الفقه والعربية، والمعاني؛ كما كان فصيحا، كريماً، جواداً. اتصل بالمؤيد فعظم قدره، وولى في أيّامه مشيخة الشيخونية، ونظر الكسوة، ووكالة بيت المال. وتوفى سنة ٨٢٧هـ/١٤٢٣م. انظر: السخاوي، جـ١٠، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(١٣) دمرداش المحمدي، ويعرف بالخاصكي. ولّاه أستاذه برقوق نيابة طرابلس ثم أتابكية حلب، ثم نيابة حماة، ثم نيابة حلب سنة ٨٠٢هـ/١٣٩٩م. وبعد ذلك جرّده الناصر فرج من وظائفه. فلما تولى المؤيد شيخ جعله أتابك الديار المصرية، ثم نيابة حلب، وقد قتل بعد ذلك بأمر المؤيد شيخ في الاسكندرية سنة ٨١٨هـ/١٤١٥م. وقد كان كريماً، حييّاً، حشماً، مهيباً، ولكن لم تكن لأملاك الناس، ولا للأوقاف عنده حرمة. انظر: السخاوي. جـ ٣، ص ٢١٩.

(١٤) قرقماس المعروف «بسيدي الكبير»، تمييزا له عن أخيه تغرى بردى المعروف «بسيدي الصغير». وقد قدم الاثنان إلى سلطنة المماليك بطلب من عمهما دمرداش المحمدي الذي كان آنذاك نائبا لحلب، فتزوج أمهما، وعمل على ترقيتهما، حتى أصبحا من جملة الأمراء. كان معروفا بالشجاعة والفروسية. كما كان كثير المراوغة في ولائه للحكام. ولما تولى المؤيد شيخ أعطاه نيابة الشام. وكان هو وعمه وأخوه حريصين على عدم التواجد معا في القاهرة خشية أن يغدر بهم المؤيد، ولكن الظروف حتمت ذلك دون تخطيط. فقبض عليهم المؤيد شيخ، وأرسل قرقماس مع عمه إلى الاسكندرية حيث قتل سنة ٨١٨هـ/١٤١٥م. انظر: السخاوي جـ ٦، ص ٢١٩.

(١٥) تغرى بردى الظاهري ويعرف بسيدي الصغير. مات قتيلا سنة ٨١٦هـ/١٤١٣م. بأمر المؤيد شيخ بسبب تخوفه منه ومن أخيه قرقماس وعمهما دمرداش المحمدي. كان شجاعا كريما. انظر: الضوء اللامع للسخاوي، جـ٣، ص ٢٨.

(١٦) انظر كتاب السلوك للمقريزي، جـ ٤، ص ٢٥٨، قارن الصفحات، ٢٥٢، ٢٥٦.

(١٧) عثمان بن أحمد بن عثمان بن محمد بن فضل بن ربيعة الأموي، ويعرف بابن ثقالة. وكان عالما وأديباً. ولقبه البقاعي سنة ٨٢٦هـ/١٤٢٢م في دمشق، وسنة ٨٣٧هـ/١٤٣٣م في القاهرة، فأخبره أنه نظم غزلا في علم التصريف. انظر: السخاوي، جـ ٥، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(١٨) إن السفياني عند الأمويين هو الرجل المنتظر الذي يعيد السلطان إليهم. وقد قام أول سفياني بعيد انتصار العباسيين على الأمويين.

(١٩) الطنبغا العثماني الظاهري نائب الشام. توفي سنة ٨٢١هـ/١٤١٨م. بالقدس بطالا، انظر: السخاوي، جـ٢، ص ٣٢٠.

(٢٠) قنباي المحمدي الظاهري، نسبة إلى برقوق، ويعرف بقانباي الصغير سيف الدين. تنقلت به الأحوال إلى أن قدم مع المؤيد شيخ سنة ٨١٥هـ/١٤١٢م، واستقر دويدارا كبيراً، ثم نقل لنيابة الشام سنة ٨١٧هـ/١٤١٤م، فأقام بها مدة ثم عصى هو وجماعة معه. فتم القبض عليه، وقتل سنة ٨١٨هـ/١٤١٥م. انظر السخاوي، جـ ٦، ص ١٩٦

(٢١) أينال الصصلاني، نائب حلب، وقد وليها بأمر المؤيد شيخ، ثم خرج عن الطاعة فقتل سنة ٨١٨هـ/١٤١٥م. وكان عاقلا، شجاعاً، عالماً. انظر: السخاوي: جـ ٢، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٢٢) سودن قراصقل الظاهري، أي «ذو اللحية السوداء». تآمر في أيام استاذه برقوق ثم تركه، وانتمى لشيخ نوروز إلى أن قدم مع المؤيد بعد قتل الناصر فرج. وصار مقدما. ثم ولى نيابة غزة وتنقل بعدها في المناصب إلى أن أصبح حاجب طرابلس حيث توفي. انظر السخاوي، جـ ٣، ص ٢٨٣.

(٢٣) تنباك البجاسي نائب دمشق. تنقل في الوظائف أيام أستاذه الناصر فرج. ثم ولي نيابة حماة أيام المؤيد شيخ. وقد تحالف مع قنباي المحمدي ضد المؤيد شيخ، فلما انهزموا فر إلى بلاد الروم. فلما مات المؤيد شيخ دخل دمشق فولاه ططر نيابة حماة. ثم نقله بعد سلطنته إلى طرابلس. ثم تولى دمشق فولاه ططر نيابة حماة. ثم نقله بعد سلطنته إلى طرابلس. ثم تولى نيابة دمشق أيام الأشرف برسباي. وحاول الخروج عن طاعة الأشرف برسباي فتصدى له أعوان وأمسكو به، وقتلوه سنة ٨٢٧هـ/١٤٢٣م. كان شجاعاً عطوفا، كريماً انظر: **السخاوي، جـ ٣، ص ٢٦.**

(٢٤) سودن بن عبد الرحمن الظاهري، نسبة إلى برقوق. كان من خاصكيته، ثم ترقى في أيام ابنه الناصر فرج، فأصبح مقدما. وتولى نيابة طرابلس أيام المؤيد شيخ. ثم خرج عن طاعة المؤيد شيخ. وفر إلى صاحب بغداد. ثم عاد إلى سلطنة المماليك أيام سلطنة ططر، فأصبح مقدما مرة أخرى، ثم دويدارا كبيراً أيام الأشرف برسباي. وتوفي سنة ٨٤١هـ/١٤٣٧م. انظر السخاوي، جـ٣، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٢٥) جانباك الحمزاوي، تولى نيابة غزة. وتوفي سنة ٨٣٦هـ/١٤٣٢م. انظر: السخاوي، جـ ٣، ص ٥٦.

(٢٦) طرباي الظاهري، نسبة إلى برقوق. ولي نيابة غزة أيام المؤيد شيخ، ثم عصاه وفر إلى صاحب بغداد. عاد أيام السلطان ططر، وأصبح «حاجب الحجاب». ثم ولي نيابة طرابلس أيام الأشرف برسباي. وتوفي سنة ٨٣٧هـ/١٤٣٣م. انظر: السخاوي، جـ ٤، ص ٧.

(٢٧) طوغان أمير آخور، كان في ابتدائه مكاريا للبغال عند نائب صفد. فتنقل إلى أن صار جنديا، وتأمر. فلما تولى المؤيد شيخ الحكم، ولاّه نيابة صفد، ثم حجوبية الحجاب بدمشق. ثم أحضره إلى مصر ورقاه إلى الآخورية الكبرى فعظم شأنه. ولكن كل تلك الأبّهة زالت بوفاة المؤيد شيخ، فنفاه ططر إلى طرابلس، وحبسه الأشرف برسباي بالمرقب، إلى أن قتل سنة ٨٢٨هـ/١٤٢٤م. انظر السخاوي، جـ ٤، ص ١١.

(٢٨) مشترك القاسمي الظاهري، ترقى في أيام الناصر فرج ابن أستاذه، إلى أن تأمّر بالقاهرة. وقد تولى نيابة غزة أكثر من مرة. ثم توجه لدمشق على إمرة بها فلم يلبث أن مات سنة ٨٢١هـ/١٤١٨م. انظر: السخاوي، جـ ١٠، ص ١٥٩.

(٢٩) أقباي المؤيدي الدوادار، ولاه أستاذه الدوادارية الكبرى بالقاهرة، ثم نيابة حلب سنة ٨١٨هـ/١٤١٥م. وقد خرج منها بعد فترة قصيرة متخفيا، بحيث وصل القاهرة في إثني عشر يوما، لكونه بلغه أنه تكلم في حقّه عند السلطان. فأكرمه، وولاّه نيابة دمشق، فتوجه إليها سنة ٨٢٠هـ/١٤١٧م. ثم لما دخل المؤيد شيخ البلاد الشامية اعتقله بقلعتها، ولكنه هرب، فأمسك به، وقتل بالقلعة في أواخرها. وقد كان أميراً كبيراً، مهيبا، جباراً. انظر: السخاوي، جـ ٢، ص ٣١٤.

(٣٠) جارقطلو سيف الدين الأشرفي،من عتقاء برقوق عندما كان بالشام. وتنقل في الخدمة إلى أن ولى نيابة حماة في الدولة المؤيدية. ثم نقله الأشرف برسباي لنيابة حلب سنة ٨٢٦هـ/١٤٢٢م. ثم نقل إلى القاهرة فأمر تقدمه. عمل بعدها أتابكا، ثم نائبا لدمشق سنة ٨٣٥هـ/١٤٣١م. وقد كان شهما، يحب العدل والإنصاف، شجاعاً. توفي سنة ٨٣٧هـ/١٤٣٣م. انظر: السخاوي، جـ٣، ص ٥١.

(٣١) كزل العجمي الظاهري. كان خاصكياً لسيده برقوق، ثم بجمقدارا، ثم أمّره عشرة وجعله «استادارا لصحبه». وقد قدمه الناصر فرج وولاه الحجوبية الكبرى، وحج في أيامه أمير المحمل. وقد أبقاه المؤيد على التقدمة، ثم أمسكه. ووقعت له حوادث، إلى أن بقي أمير طبلخاناه أيام الأشرف برسباي. وقد توفي سنة ٨٤٩هـ/١٤٤٥م. انظر: السخاوي، جـ٦، ص ٢٢٨.

(٣٢) يشبك المشد اليوسفي، كان شاباً جاهلاً، ظالماً، طماعاً، اشتراه المؤيد شيخ وهو نائب طرابلس بألف دينار، ثم ترقى عنده إلى أن عمله شاد الشرابخاناه، ثم أعطاه تقدمة، ثم نيابة طرابلس، ثم نيابة حلب مدة عشرين سنة. وقد كان فارسا شجاعاً. وبنى بحلب مسجدا، وحديقة، وتربة، ومكتب أيتام. ثم قتل بعد وفاة المؤيد شيخ سنة ٨٢٤هـ/١٤٢١م. انظر: السخاوي، جـ ١٠، ص ٢٧٩.

(٣٣) نكباي الأزدمري، نائب طرسوس. وكان قد ولي الحجوبية الكبرى بدمشق، ونيابة حماة. وتوفي سنة ٨٢٣هـ/١٤٢٠م. انظر: السخاوي، جـ ١٠، ص ٢٠٤.

(٣٤) تنبك ميق العلاي نائب دمشق. وتوفي سنة ٨٢٢هـ/١٤١٩م، انظر: السخاوي، جـ ٣، ص ٤٣.

(٣٥) انظر: كتاب السلوك للمقريزي، جـ ٤، ص ٤٢٤ ـ ٤٢٥، ٤٢٧ أيضا إنباء الغمر لابن حجر، جـ٣، ص ١٣٥. قارن النجوم الزاهرة لابن تغرى، جـ ١٤، ص ٥٨ ـ ٥٩، ونزهة النفوس للصيرفى جـ ٢، ص ٣٩٨، وابن إياس، بدائع، جـ ٢، ص ٣٤.

(٣٦) قرا يوسف بن قرا محمد بن بيرم خجا التركماني. كان في أول أمره من التركمان الرحالة، فتنقلت به الأحوال إلى أن استولى بعد ذلك على تبريز، والعراق، وماردين، وغيرها. واتسعت مملكته. وفي سنة ٨٢٠هـ/١٤١٧م هاجم حلب ومقاطعاتها ففر الناس منها، ولكنه كتب إلى المؤيد شيخ يعتذر بأنه لم يدخل هذه البلاد إلا طلبا لأحد خصومه لكونه هجم على ماردين. وهي من بلاد قرايوسف. ولكنه قام بعد ذلك بنهب عنتاب والبيرة. ثم عاد إلى تبريز فتوفى فيها سنة ٨٢٣هـ/١٤٢٠م. كما كان قرايوسف شديد الظلم، فخربت على يده عدة بلاد. وقد كان أميراً كبيراً، شجاعاً،

وملك العراق، وتبريز وماردين، وأذربيجان، وغيرها من تلك البلاد. وكانت بلاده امنة الطرقات. انظر: السخاوي، جـ ٦ ، ص ٢١٦ ـ ٢١٨ .

(٣٧) إبراهيم بن المؤيد شيخ، صارم الدين. ولد في أوائل القرن ٩هـ/١٥م. وقد كان مع أبيه وهو صغير عندما كان نائبا لحلب. وقد قاد عسكرا كبيرا فتح فيه البلاد القرمانية سنة ٨٢٢هـ/١٤١٩م. وقد كان شابا حسنا، شجاعاً، عزيز النفس، كريما، عاقلا. وقد توفي سنة ٨٢٣هـ/١٤٢٠م، انظر: السخاوي، جـ ١ ، ص ٥٢ ـ ٥٥، ابن إياس ، جـ ٢ ، ص ٥٣ .

(٣٨) علي باك قرمان، قدم علي المؤيد شيخ سنة ٨٢٢هـ/١٤١٩م، فأمده بعسكر بقيادة ولده إبراهيم تعضيداً له ضد أخيه محمد. انظر: السخاوي، جـ ٥ ، ص ٢٧٥ .

(٣٩) «ناظر الحسبة» أو المحتسب: عليه النظر في القوت، وكشف غمة المسلمين فيما تدعو إليه حاجتهم في ذلك، والاحتراز في المشروب فواجبه التأكد من عدم بيع الخمور في الأسواق، وعدم بيع المحرم والمضر من الأطعمة أو الفاسد منها. وكذلك ملاحظة الأسعار فيحافظ على السعر المناسب للمواد الغذائية في الأسواق ومن خالف ذلك عرض نفسه للعقاب. ومراعاة عدم الغش في أنواع البضائع المعروضة وصحّة الأوزان، و قانونية المبادلات التجارية فلا يقع الضرر للرعية حيث يحصل الفقير على قوته بسعر مناسب، انظر: السبكي، ص ٦٥ ـ ٦٦، والقلقشندي، جـ ١١ ، ص ٩٦ ـ ٩٧، والمقصود في العبارة أعلاه «محتسب القاهرة» الذي كان يحق له الجلوس في دار العدل، انظر: القلقشندي، صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٣٧.

(٤٠) محمد بن شعبان، محتسب القاهرة، ولد تقريباً سنة ٧٨٠هـ/١٣٧٨م، كان عديم الفضائل، وعامياً محضاً. ومع ذلك ولي الحسبة زيادة على عشرين مرة بالبذل، بحيث كان يتبجح بذلك، ويفتخر به. توفي فقيراً سنة ٨٤٤هـ/١٤٤٠م. انظر السخاوي، جـ ٧ ، ص ٢٦٦ .

(٤١) صدر الدين علي بن أمين الدين محمد بن محمد بن الأدمي الدمشقي الحنفي. كان أديباً بارع النظم، ونظر في الفقه، ذكياً. ولي قضاء القضاة الحنفية بدمشق والقاهرة، وولي كتابة السر، ونظر الجيش بدمشق، والحسبة في القاهرة. وتكسب بالشهادة في حانوت الخضريين خارج باب زويلة، بل ربما ناب في بعض القرى، وصار يعتني بالمراكب ، والحمل فيها بالبحر المالح، ويأخذ لأجل ذلك من أموال الناس بالربح، وغيره، ما يصرفه فيها حتى توفي عام ٨١٦هـ/١٤١٣م. وقد تجاوز الأربعين. انظر : السخاوي، جـ ٥ ، ص ٣١٨، وكتاب السلوك للمقريزي ، جـ ٤ ، ص ٢٧٦ ؛ ابن إياس ، جـ ٢ ، ص ٩ .

(٤٢) منكلي بغا العلاء الصالحي الظاهري، نسبة إلى برقوق، ويعرف بالعجمي. جعله السلطان الناصر فرج ابن أستاذه برقوق من جملة دواداري السلطان. وأرسله رسولا إلى تيمور في سنة ٨٠٥هـ/١٤٠٢م. ثم رجع وولي «حسبة القاهرة». ثم عزل، واستقر من جملة الحجاب دهراً حتى توفي سنة ٨٣٦هـ/١٤٣٢م، وكان حسن الحظ، جميل المحاضرة، انظر: السخاوي ، جـ ١٠ ، ص ١٧٣ .

(٤٣) كان منكلي بغا العجمي تركيا لا يتمتع بأي صفات تؤهله ليتبوأ هذا المنصب الحسّاس ، وربما يكون المؤيد شيخ قد عيّنه لهذه الوظيفة لأنه، «كان يفضل الأتراك ويتعصب لهم».
انظر:

D. Ayalon:

«The Circassians in the mamluk Kingdom» Journal of the American Oriental Society, Vol. 69, Yale University, Press, 1949, P. 142.

(٤٤) انظر أحمد عبد الرزاق أحمد: «البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك»، القاهرة، ١٩٧٩م الصفحات ١٢٠ ـ ١٢١ .

(٤٥) يذكر المؤرخ بولياك أن ثورات العامة في مدن سلطنة المماليك لم تكن إطلاقاً تعبيراً عن رغبة التجار، والفلاحين، في منزلة اجتماعية عليا، ولكنها انعكاس حقيقي عن حاجتهم الملّحة للحصول على الغذاء اليومي بسعر منخفض، كما أنها تعبر عن رفضهم لما يعانونه من ازدراء من الطبقة الحاكمة. انظر:

A. N. Poliak, **«Les Revoltes. Populaires En Egypt Al'Epoque Des Mamelouks, et Leurs Causes Economiques»,** REVUF DES ERUDES Islamiques. Cinquième série (1932-34), P-266.

(٤٦) انظر الجدول رقم (٢)

(٤٧) لابـد من التـوضيح هنـا بأن احتكـار المـواد الغـذائية الرئيسة والبضائع الضرورية لدى سلاطين القرن التاسع الهجـري/الخـامس عشر الميلادي ناشىء عن الجشـع ووقوع الأزمات الاقتصادية،كالتي أشرنا إليها ضمن هذا البحث، الأمر الذي دفعهم إلى فرض ضرائب جديدة وإلى التلاعب بالنقود. ولما ازداد الحال تأزماً بسبب الأوبئة والخلافات الداخلية، ذهبوا إلى زيادة رسوم المرور على التجار، وإلى احتكار بعض مواد التجارة الرئيسة.

(٤٨) المقصود «حملة غلة الفدان الواحد»، أي دفع سعر جملة إنتاج الفدان مع ثبات كمية الإنتاج ذاتها.

(٤٩) لقد تم تخصيص الجزء الأكبر من أراضي مصر لسلطان دولة المماليك سنة ٧١٥هـ/١٣١م بأمر السلطان الناصر محمد بن قلاون الذي عمل «الروك الناصري»، وحدد بمقتضاه توزيع الإقطاعات بين السلطان والأمراء. وهدف الناصر محمد من وراء ذلك إلى مضاعفة قوة السلطان المادّية، وتقليص قوة الأمراء لكي يتمتع بسلطة مركزية أكبر. انظر:

Al-Hajji, Hayat, The Internal Affairs in Egypt during the Third Reigh of Sultan Al-Nasir Muhammad B. Qalawun, pp. 177-183.

(٥٠) كان ذلك سنة ٧٣٦هـ/١٣٣٦م. عندما بلغ سعر إردب القمح خمسين درهما، فنودي في القاهرة والفسطاط بألا تباع إردب القمح بأكثر من ثلاثين درهما ومن باع بأكثر من ذلك نهب ماله، بل أمر الناصر محمد الأمراء بألا يخالفوا ذلك، وأمر مباشري المحاصيل السلطانية ببيع إردب القمح بسعر خمسة وعشرين درهما فقط ، أي بأقل مما سمح به للأمراء. انظر: المقريزي، كتاب السلوك جـ ٢، ص ٣٩٤ ـ ٣٩٥. وأيضا مقالة:

Eli Strauss, **«Prix et Salaires a L'epoque mamlouke»** Revue Des Etudes Islamiques, Aunee 1949, p. 56.

(٥١) أنظر الجدول رقم ١

(٥٢) أنظر كتاب السلوك للمقريزي، جـ٤، ص ٢٥٦، ٢٨٠، ٢٨٧، ٣٢٠، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٩، ٣٩٧، ٣٣١، ٤٧١، ٤٧٠، ٥١٠، ٥٤٨.

(٥٣) «درهم أو دراهم» هي عبارة عن الفلوس المسكوكة من معدن في شكل مستدير. ومن الدراهم المعروفة في سلطنة المماليك الدراهم الناصرية والكاملية. أنظر دوري «تكملة المعاجم العربية». ترجمة محمد سليم النعيمي، جـ٤، ص٣٤٢ ـ ٣٤٣،أما الدراهم النقرة فهي الدراهم الفضية وعيارها ثلثان من الفضة وثلث من النحاس الأحمر. وقد اعتمدت هذه النسبة في المعيار منذ أيام الظاهر بيبرس،واستمرت حتى أيام ابن فضل الله العمري مؤلف «مسالك الأبصار»،الذي كان يتولى شئون ديوان الإنشاء في عهد الناصر محمد قلاوون. ويذكر القلقشندي أن نسبة الفضة قلت بعد الثمانمائة الهجرية في هذه الدراهم انظر: القلقشندي، جـ ٣، ص ٤٦٢ ـ ٤٦٣.

(٥٤) هي دنانير يؤتى بها من البلاد الإفرنجية، والروم. وكل دينار منها معتبر بتسعة عشر قيراطا ونصف قيراط مصري. وهذه الدنانير مشخصة، على أحد وجهيها صورة الملك الذي تضرب في زمنه. وعلى الوجه الآخر صورتا بطرس وبولس الحواريان اللّذان بعث بهما المسيح عليه السلام إلى بلاد الرومان، يعبر عنها بالإفرنتية، جمع إفرنتي، وأصله افرنسي نسبة إلى فرنسا. وتعرف هذه الدنانير أيضا بالدوكات نسبة إلى دوقية البندقية إذ ضرب فيها بناء على أمر دوقها. انظر القلقشندي، جـ ٣، ص ٤٣٧، والمقريزي، كتاب السلوك ، جـ ٤ ، ص ٣٠٥ ، هامش (٢) ، انظر كذلك :

E. Ashtor, «Etudes sur le system monetaire des Mamlouks Circassiens», Israel Oriental Studies, VI, Tel-Aviv University, 1976, p. 273.

(٥٥) الدينار الناصري: ضربه الناصر فرج بن برقوق على زنة الدنانير الإفرنتية، في أحد الوجهين «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، وفي الآخر اسم السلطان «فرج»، وفي وسطه سفط مستطيل بين خطين، وعرفت على ذلك بالناصرية. وكثرت في أيدي الناس، وفي الأسواق، وصار بها أكثر المعاملات، إلا أنهم ينقصونها في الأثمان عن الدنانير الإفرنتية عشرة دراهم. انظر: القلقشندي، جـ٣، ص ٤٣٧ ـ ٤٣٨.

(٥٦) الناصر فرج بن برقوق الظاهري الجركسي. ولد سنة ٧٩١هـ/١٣٨٨م. تولى حكم سلطنة المماليك بعد أبيه سنة ٨٠١هـ/١٣٩٨م وسنّه دون عشر سنين. وتقابل مع عسكره ضد الأمير شيخ ومن انضم إليه ضده. فانهزم واعتقل . واستفتوا العلماء ، فأفتوا بوجوب قتله لما كان يرتكبه من المحرمات، والمظالم، فقتل سنة ٨١٥هـ/١٤١٢م، ودفن في مقابر دمشق. كان سلطانا مهيباً وفارسا كريماً، ولكنه كان ظالما ، منهمكا في اللذات. انظر: السخاوي ، جـ ٦ ص ١٦٨.

(٥٧) «يبدو أن المقصود بأن ذهبه دون الحايف هو أن عيار الذهب بهذه الدنانير كان يقل نوعا عن حد الأصول». أنظر: المقريزي كتاب السلوك ص ٣٠٦، هامش ١.

(٥٨) انظر الجدول المرفق رقم (٢).

(٥٩) انظر الجدول المرفق رقم (٢).

(٦٠) أقبغا شيطان علاء الدين الظاهري. وقد ولي حسبة القاهرة، وولايتها، وشد الدواوين، وجمع بينهما مرّة. ثم قبض عليه، وحبس. ثم قتل سنة ٨٢١هـ/١٤١٨م. وقد عرف عنه أنّه كان نبيهاً، عفيفاً، شريفاً، قليل الفسق، وحسن المباشرة، انظر: السخاوي، جـ ٢، ص ٣١٨.

(٦١) لمزيد من التفاصيل انظر المقريزي كتاب السلوك، ص ٢٥٦، ٢٨٠، ٣٠٧، ٣٣٨، ٣٤٩، ٣٨١، ٣٩٦، ٤٤٠، ٥٤٨.

(٦٢) يقع البيمارستان المؤيدي فوق الصوة تجاه طبلخاناه قلعة الجبل،حيث كانت مدرسة الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاون، التي هدمها الناصر فرج بن برقوق، وبابه في نفس موقع باب المدرسة. بدأ البناء فيه سنة ٨٢١هـ/١٤١٨م وانتهى منه سنة ٨٢٣هـ/١٤٢٠م، وبدأ نزول المرضى فيه في الشهر الثاني مباشرة. وقد عملت مصارفه من جملة أوقاف الجامع المؤيدي. وعندما توفى المؤيد شيخ سنة ٨٢٤هـ/١٤٢١م سكنه طائفة من العجم المستجدين،فصار منزلا للرسل الواردين من البلاد إلى سلطان دولة المماليك. ثم بنى فيه منبراً، ورتب له خطيبا، وإماما ومؤذنا، وبوابا، وقومة،وأقيمت به الجمعة سنة ٩٢٥هـ/١٥١٩م، فاستمر جامعا تصرف معاليم أرباب وظائفه المذكورين من وقف الجامع المؤيدي. انظر: المقريزي الخطط المقريزية جـ٢، ص ٤٠٨، البيمارستانات، ص ١٧٢ ـ ١٧٧.

(٦٣) قال إبراهيم بن أدهم في ذلك:

أرى أناسا بأدنى الدين قد قنعوا
ولا أراهم رضوا في العيش بالدون
فاستغن بالله عن دنيا الملوك كما
استغنى الملوك بدنياهم عن الدين

(انظر: ابن إياس، جـ ٢، ص ٥٢)

المراجع العربية

ابن إياس، محمد بن أحمد الحنفي ت: ٩٣٠هـ/١٥٢٤م — **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، ٣ أجزاء، القاهرة: ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦ م.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٩م) — **-إنباء الغمر بأنباء العمر**، تحقيق حسن حبشي، القاهرة: ١٩٧١ م.
ـ **رفع الأصر عن قضاة مصر**، تحقيق حامد بن عبد المجيد محمد المهدي أبو ستة، القاهرة: ١٩٥٧م.

ابن تغرى بردى، أبو المحاسن يوسف (ت: ٨٧٤هـ/١٤٧٠م) — **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ١٢ جزءاً، القاهرة: ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦م.

دوزي، رينهارت — **تكملة المعاجم العربية**، ترجمة محمد سليم النعيمي، بغداد: ١٩٨١.

السبكي، عبد الوهاب — **معيد النعم ومبيد النقم**، بيروت: ١٩٨٣م.

السخاوي، شمس الدين محمد ابن عبد الرحمن (ت: ٩٠٢هـ/١٤٩٧م) — **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، نسخة مصورة عن الطبعة المصرية، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت: دون تاريخ.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر — **تاريخ الخلفاء**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: ١٩٧٥.

الصيرفي، علي بن داود الخطيب الجوهري — **نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان**. تحقيق وتعليق حسن حبشي، القاهرة: ١٩٧١م.

العيني، بدر الدين
السيف المهنّد في سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودي، حقّقه وقدّم له فهيم محمد شلتوت، راجعه محمد مصطفى زيادة، القاهرة: ١٩٦٧م.

القلقشندي، أحمد بن علي (ت: ٨٢١هـ/١٤١٨م)
صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ١٤ جزءاً، القاهرة: ١٩١٣-١٩٢٢م.

المقريزي، أحمد بن علي (ت: ٨٥٢هـ/١٤٤٩م)
- **الخطط المقريزية**، جزءان - القاهرة: ١٨٥٣م.
- **كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك**، جـ ١، ٢ تحقيق: محمد مصطفى زيادة، جـ٣، ٤، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة: ١٩٣٩ - ١٩٧١م.

المراجع الأجنبية

(I) Books

Al-Hajji, Hayat — **The Internal Affairs in Egypt during The Third Reign of Sultan Al-Nasir Muhammad B. Qalawun 709-741/1309-1341.**

Iapidus, Ira Marvin — **Muslim Cities in the Later Middle Ages**, Harvard University Press, Cambridge Massechusette, 1967

(II) Periodicals:

Ashtor, E. — 'Etudes sur le System monetaire des Mamlouks Circassiens", **Israel Oriental Studies**, VI, Tel-Aviv University, 1976.

Ayalon, D — "The Circassians in the Mamluk Kingdom," **Journal of the American Oriental Society**, Volume 69, Yale University Press, (1949).

Lapidus, Ira Marvin — "The grain economy of Mamluk Egypt". **Journal of the Economic and Social History of the Orient**, Xii (1969) pp. 1-5.

Poliak, A.N. — "Les Revoltes Populaires En Egypt Al'Epoque Des Mamlouks, et Leurs Causes Economiques", Serie, **Revue des etudes Islamiques**, Cinquieme 1932-34

Strauss, Eli — "Prix et Salaires a L'epoque Mamlouke", **Revue des etudes Islamiques**, Annee 1949.